بسم الله الرحمن الرحيم

المنارة

للبحـــوث والدراســـات

مجلة علمية متخصصة محكمة

سلسلـة العلوم السياسية والقانون

تصدر عن جامعة آ ل البيت

ISSN: 2958 – 2598 (Print)
ISSN: 2958 – 2601 (Online)

المجلد الثاني، العدد (٢)، ذو الحجة ١٤٤٤هـ/ حزيران ٢٠٢٣م

عنوان المجلة: جامعة آل البيت – المفرق– المملكة الأردنية الهاشمية
ص.ب: ١٣٠٠٤٠ هاتف: ٦٢٩٧٠٠٠(٩٦٢٢)، ناسوخ: ٦٢٩٧٠٣١(٩٦٢٢)
البريد الالكتروني: *manara@aabu.edu.jo*

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور عاكف الفقراء
عميد البحث العلمي

رئيس تحرير سلسلة العلوم السياسية والقانون

الأستاذ الدكتور عيد الحسبان
كلية القانون / جامعة آل البيت

الأعضـــاء

الأستاذ الدكتور محمد الخلايلة	كلية القانون/ جامعة آل البيت
الأستاذ الدكتور سامر الدلالعة	كلية القانون/ جامعة آل البيت
الأستاذ الدكتور صايل السرحان	معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت
الأستاذ الدكتور هاني أخو رشيدة	معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت
الأستاذ الدكتور محمد المقداد	معهد بيت الحكمة/ جامعة آل البيت

محرر اللغة العربية
د. رجب الخالدي

محرر اللغة الإنجليزية
دة. هناء أبو مويس

أمانة سر المجلة
وليد معابرة

تنضيد وإخراج
هبه الزعبي

ما ورد في هذا العدد يعبر عن آراء الكتاب أنفسهم، ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير

المنـارة للبحـوث والدراسـات

مجلة علمية متخصصة محكمة تصدر عن جامعة آل البيت

شروط النشر:

- تستوفي المجلة مبلغ ٢٠٠ دولار عن كل بحث يقبل للنشر في المجلة.
- **تنشـر مجلـة المنـارة البحـوث العلميـة الأصـيلة للبـاحثين في تخصصـات العلـوم الإنسـانية والعلـوم الاجتماعية، من داخل جامعة آل البيت وخارجها، مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية. ويشترط في البحث ألا يكون قد نشر أو قدم للنشر في أي مكان آخر، وعلى الباحث أن يتعهد بذلك خطياً عند تقديمه البحث للنشر.**
- **تخضع البحوث للتقويم حسب الأصول العلمية المتبعة، وتقسم إلى ثلاثة أنواع:**
  - أ) **البحوث الأصيلة.**
  - ب) **المراجعات النقدية.**
  - ج) **الملحوظات العلمية والمقالات العلمية القصيرة.**

تعليمات النشر:

١. **أن يكون البحث مطبوعاً على جهاز حاسوب، بمسافات مزدوجة بين الأسطر شريطة أن لا تزيد عدد كلماته عن الـ ٧٠٠٠ كلمة بحده الأقصى، وترسل بوساطة البريد الإلكتروني للمجلة** manara@aabu.edu.jo**، وتكتب أسماء الباحثين من ثلاثة مقاطع، كما تذكر عناوين وظائفهم الحالية ورتبهم العلمية، ويجب أن يتضمن المخطوط عنوان البحث واسم الباحث أو الباحثين والملخصين، والكلمات المفتاحية، والمقدمة، ومنهج البحث، المناقشة والنتائج وقائمة المراجع، كما يجب أن يستخدم نظام الوحدات الدولي، ويمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعروفة، شريطة أن تكتب كاملة أول مرة ترد في النص.**

٢. **يكتب ملخص باللغة العربية وآخر بالإنجليزية على ألا يزيد عدد كلماته على (١٠٠) كلمة، ويتبعان بالكلمات المفتاحية.**

٣. **ترقم الجداول والأشكال على التوالي حسب ورودها في المخطوط، وتزود بعناوين، ويشار إلى كل منها بالتسلسل نفسه من متن المخطوط، وتقدم بأوراق منفصلة، وترسم المخططات بالحبر الأسود على ورق رسم كالك** (tracing paper).

٤. **إثبات الهوامش إلكترونياً وتقتصر على الملحوظات الضرورية بالحد الأدنى، ولا تكون لأغراض ذكر معلومات النشر.**

٥. **التوثيق: يتم توثيق المصادر والمراجع داخل النص، حسب نظام الأقواس (مؤلف، سنة، صفحة) ويثبت فيه نهاية البحث قائمة بالمراجع مرتبة هجائياً وحسب ما يأتي:**

(أ) المصادر:

عند ذكر المصدر لأول مرة على النحو التالي: ذكر اسم المؤلف كاملاً مع ذكر تاريخ وفاته –إن كان متوفى - بالهجري والميلادي موضوعاً بين قوسين. وذكر اسم المصدر كاملاً مكتوبا بالبنط الغامق إذا كان عربياً، وبحروف مائلة إذا كان بإحدى اللغات الأوروبية. ذكر عدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها، ذكر اسم المحقق ودار النشر، واسم المطبعة، ورقم الطبعة ومكان النشر، ويلي ذلك المجلد ثم رقم الصفحة مثال:

الطبري، محمد بن جرير (ت٣٦٠هـ/٩٤٥م). تاريخ الرسل والملوك، ١٠م، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩م، م٣، ص ٢٥، سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الطبري، تاريخ.

(ب) المراجع:

يذكر اسم المؤلف كاملاً مع ذكر تاريخ وفاته، إن كان متوفى، وتاريخ ميلاده، إن كان لا يزال على قيد الحياة –إن أمكن- ثم يذكر اسم المرجع كاملاً مكتوباً بالبنط الغامق إن كان عربياً، أو بالحرف المائل إن كان باللغات الأجنبية، وذكر عدد الأجزاء أو المجلدات وأقسامها –إن وجدت – ثم اسم المطبعة، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ومكان النشر، ورقم الصفحة.

(ج) محاضر المؤتمرات:

ذكر اسم المؤلف كاملاً، وذكر اسم الدراسة أو المقالة موضوعة بين علامتي اقتباس هكذا " "، ذكر اسم الكتاب كاملاً، ذكر اسم المحرر(ين) إن كانوا غير واحد، والإشارة للأول وإردافه بكلمة ورفقائه، ذكر اسم المطبعة والجهة الناشرة، ومكان النشر وتاريخ النشر ثم الصفحة.

(د) المجلات:

ذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ذكر اسم المقالة كاملة موضوعة بين علامتي اقتباس هكذا " "، ذكر اسم المجلة بالبنط الغامق للعربية، وبالحروف المائلة للأوروبية n رقم المجلد (السنة ما بين قوسين) ثم العدد ورقم الصفحة.

٦. ملحوظات أخرى:

(أ) عند الإشارة إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في الحواشي يراعى ما يأتي:

إذا كان الاقتباس من مصدر أو مرجع عربي، فإنه يوضع الرمز (ص) فقط وإن تعددت الصفحات، وإذا كان المصدر أو المرجع أجنبياً تكتب p واحدة، إذا كان موطن الاقتباس من صفحة واحدة في حين توضع pp إذا كان موطن الاقتباس أكثر من صفحة.

(ب) عند ورود آية قرآنية كريمة يذكر رقمها واسم سورتها وذلك بين قوسين.

(ج) عند ورود حديث نبوي شريف يجب ذكر مظان تخريجه ومصادره مع ذكر الجزء – إن وجد- ورقم الصفحة في حاشية سفلية أو ختامية.

(د) عند ورود بيت أو أبيات من الشعر، يذكر اسم الشاعر والبحث ومصادر تخريجه.

(هـ) عند الاستشهاد بمخطوط يذكر اسم المؤلف كاملاً وعنوان المخطوط كاملاً، ويذكر اسم المكان المحفوظ فيه هذا الاقتباس ويشار إلى تاريخ النسخة، وعدد أوراقها، ويذكر رقم الورقة مع بيان الوجه أو الظهر المأخوذ منه الاقتباس، ويشار لوجه الورقة بالرمز (أ) كما يشار لظهرها بالرمز (ب).

(و) عند ورود أسماء أعلام أجنبية في متن البحث فإنها تكتب بحروف عربية (ولاتينية بين قوسين) ويذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة.

(ز) عند ورود أسماء أعلام في متن البحث فإنها تكتب كاملة مع ذكر تاريخ الوفاة بالهجري والميلادي موضوعة بين قوسين –إن أمكن– إذا كان اسم العلم معاصراً، ويذكر تاريخ وفاته إن كان متوفى.

(ح) تقدم الأشكال مرسومة بالحبر الهندي على ورق رسم مصقول أو على ورق شفاف Tracing Paper على أن تشمل جميع الإيضاحات الضرورية، ويقدم على شكل أو رسم على ورقة منفصلة لا تتجاوز أبعادها حجم الصفحة.

(ط) يراعى أن تكون الصور الفوتوغرافية واضحة المعالم ومقدمة على ورق مصقول من حجم البطاقة البريدية.

(ي) الأشكال والرسوم والبيانات التوضيحية الأخرى توضع في أماكن مناسبة مع ما يشير إليها في محتوى البحث.

(ك) يراعى أن تكون صفحات البحث متسلسلة الترقيم، بحيث يشمل ذلك صفحات البحث جميعها بما في ذلك الصور الفوتوغرافية والأشكال والرسوم والبيانات التوضيحية الأخرى.

(ل) عند كتابة أسماء ومصطلحات عربية وإسلامية بالحرف اللاتيني؛ فإنه يراعى في ذلك النظام المتبع في دائرة المعارف الإسلامية.

٧. يعطى صاحب البحث المنشور نسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه بالإضافة إلى (٢٠) مستلة من ذلك البحث، ويجوز أن يطلب أعداداً إضافية من المستلات مقابل مبلغ يقدره رئيس تحرير مجلة المنارة.

ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى:

رئيس هيئة تحرير مجلّة
المنارة للبحوث والدراسات
جامعة آل البيت
المفرق – المملكة الأردنية الهاشمية
E-mail:manara@aabu.edu.jo

محتويات العدد

(باللغة العربية)

الباحث/الباحثون	اسم البحث	الصفحة
- خالد الدهام محمد المصالحة	العلاقات الأردنية التركية (١٩٩٩-٢٠٢٢)	١٠٥-١٤١
- عيد أحمد الحسبان	النظام الانتخابي في ضوء قانون الانتخاب الأردني رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ - دراسة تحليلية نقدية.	١٤٣-١٦٩

المنــارة للبحــوث والدراســات

مجلة علمية متخصصة محكمة

تصدر عن جامعة آل البيت

قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في مجلّة المنارة:

لمدّة ( ) سنة، ابتداءً

من: .....

الاسم: .....

العنوان: .....

.....

.....

❖ قيمة الاشتراك: .....

طريقة الدفع: □ شيك: □ حوالة بنكيّة: □ حوالة بريديّة:

(رقم: ....، تاريخ: .....)

التوقيع: ..... التاريخ: .....

تملأ هذه القسيمة وترسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

الأستاذ الدكتور رئيس تحرير مجلّة المنارة للبحوث والدراسات -

جامعة آل البيت المفرق – المملكة الأردنية الهاشمية

قيمة الاشتراك السنوي:

- **للأفراد:** (١٠) عشرة دنانير أردنيّة.
- **للمؤسسات:** (١٥) خمسة عشر ديناراً أردنياً.

The Jordanian-Turkish Relations (1999-2022)

Khaled Daham[(1)*] **Mohammed Masalha [(2)]**

(1) Jordan University, Amman - Jordan.
(2) Jordan University, Amman - Jordan.

Received: 22/01/2023
Accepted: 02/04/2023
Published: 29/06/2023

* ***Corresponding Author:***
k.aljbour@yahoo.com

Abstract

This study aims to know the general features of the form and nature of the Jordanian-Turkish relations from 1999 to 2022, and to analyze the nature of these relations, and the extent of the effect of the political and security developments that the Middle East region is going through, specifically the Palestinian issue and the Syrian crisis on the form and nature of these relations, especially after king Abdullah II bin Al-Hussein assumed his constitutional powers in 1999.

The study used the decision-making approach to reach a realistic understanding of the decision-making process in both countries, and to analyze the factors influencing it, and the national interest approach to understand the relations between the two countries accurately and correctly, given that the national interest is the ultimate goal and the main driving force for the foreign policy of both countries. The study concluded that the Jordanian-Turkish relations were not recent, and they witnessed many stages and developments that affected the nature of those relations, and that the two countries are keen to establish good relations based on their common interests, and that the recent political challenges in the region played a major role in the development of relations between the two countries, and that the economic aspect has a major role in the process of rapprochement and cooperation between the two countries, which has positively affected various fields.

Key Words: (International Relations, Foreign Policy, Jordan, The Middle East).

العلاقات الأردنية التركية (١٩٩٩-٢٠٢٢)

خالد الدهام[١] محمد المصالحة[٢]

(١) الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

(٢) الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

ملخص

تهدف هذه الّدارسة إلى معرفة السمات العامّة لشكل العلاقات الأردنية التركية وطبيعتها من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٢٢، وتحليل طبيعة هذه العلاقات، ومدى تأثير التطورات السياسية والأمنية التي تمر بها منطقه الشرق الأوسط وتحديدا القضية الفلسطينية والأزمة السورية على شكل وطبيعة هذه العلاقات، خاصة بعد تسلم الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في عام ١٩٩٩.

استخدمت الدراسة منهج صنع القرار للوصول إلى فهم واقعي لعملية صنع القرار في كلا البلدين، وتحليل العوامل المؤثرة فيه، ومنهج المصلحة القومية لفهم العلاقات بين البلدين فهما دقيقا وصحيحا، باعتبار المصلحة القومية هي الهدف النهائي والقوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لكلا الدولتين. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات الأردنية التركية لم تكن حديثة العهد، وقد شهدت العديد من المراحل والتطورات التي أثرت على طبيعة تلك العلاقات، وأن البلدان يحرصان على إقامة علاقات جيدة مبنية على مصالحهما المشتركة، وأن التحديات السياسية الأخيرة في المنطقة لعبت دوراً كبيراً في تطور العلاقات بين البلدين، وأن للجانب الاقتصادي دوراً كبيراً في عملية التقارب والتعاون بين البلدين انعكس إيجابا على مختلف المجالات.

الكلمات الّدالة: (العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، الأردن، الشرق الأوسط).

المطلب الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها.

المقدمة.

إن الوقوف على طبيعة العلاقات وواقعها بين الدول ليست بالأمر السهل، لكونها ظاهرة تتقصى أفعال الدول وردود أفعالها، وأهدافها تجاه الدول الأخرى، وفي العادة يكتنف هذه العلاقات الطابع الديناميكي المتحرك وعدم الثبات، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط لطبيعة التغيرات والتطورات السياسية والأمنية من حين لأخر، أو لتباين المصالح المشتركة، مما يجعل البحث في واقع العلاقات بين دول المنطقة ليس بالأمر بالهين.

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع وطبيعة العلاقات الأردنية– التركية في الفترة من عام ١٩٩٩– ٢٠٢٢ ومحدداتها، لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة على الصعيد السياسي والأمني

العربي والإقليمي، وما تمخضت عنها من أحداث سياسية أسهمت في تعزيز العلاقات والروابط الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، والتي لا ينحصر تأثيرها في المجال السياسي فحسب، بل تعداه إلى التعاون في جميع المجالات، الاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية والاجتماعية.

بدأتتركيامنذ وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم بصياغة دورهاعلى المستويين الإقليمي والدولي، خاصةوأنالمنطقة وإقليم الشرق الأوسط يشهدانتحولات ومتغيرات ضخمة، ولمواجهة ذلك بدأتتركيا بطرحمجموعة منالإستراتيجيات الجديدة القائمةعلىضرورة أحداثتغييراتجوهريةفيمفهوم سياستها الخارجية. وقد قاد مفكرو حزب العدالة والتنمية، وعلى رأسهم أحمد داود أوغلو، إستراتيجية شملت كلالأساسيات وجوهرالعلاقات التركية الخارجية.التي شملت العلاقات التركية–العربيةوفي سياقها العلاقات التركية– الأردنية. وقد حكم هذا التحول مجموعة من المعطيات التاريخيةوالجغرافية والدينيةوالاجتماعية والفكرية، ومحاولةتركياالجادةفيلعب الدورالإقليمي الأول في المنطقة.

إن من أبرز القضايا السياسية المشتركة بين البلدين القضية الفلسطينية، حيث اهتمت حكومة حزب العدالة والتنمية بها اهتماماً كبيراً، وما أن وصل الحزب للحكم حتى انحازت العلاقات التركية إلى الفلسطينيين بعد أن كانت علاقاتها متوازنة مع الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، ويعود سبب ذلك إلى قاعدة الحزب الانتخابية التي تميل بشكل قوي للاهتمام بالقضايا العربية والإسلامية. وفيما يتعلق بالأزمة السورية فإن البلدان يشتركان في الرغبة بحلها، لأنها تشكل تداعيات خطيرة على الطرفين من حيث عدم الاستقرار الأمني والسياسي، بجانب وجود عدد لا بأس به من اللاجئين السوريين في البلدين. وبشكل عام فإن الربيع العربي لا زال تأثيره على الدول العربية نفسها والمجاورة لها والتي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية تجارية لا سيما وأن تركيا ارتبطت اقتصاديا بمعظم الدول العربية، فجاءت الآثار السلبية على اقتصاد ورفاهية الشعب التركي وعلى الحياة العامة في تركيا وعلى شعوب المنطقة (Yilmaz, ٢٠٢٠ :٣٢).

التقارب الأردني التركي بات ضرورة ملحة للبلدين لضمان الأمن والاستقرار، وحل الأزمات الاقتصادية والسياسية ومكافحة التنظيمات الإرهابية التي تزعزع أمن واستقرار دول المنطقة، وتعطل العجلة الاقتصادية فيها، لذلك نجد الأردن وتركيا شركاء في تحالفات عسكرية عربية، كالتحالف الإسلامي العسكري بقيادة الرياض، وانضمامهم سابقا للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة للتخلص من تنظيم داعش الإرهابي. وعلى الصعيد الدولي استطاع البلدان حجز مساحة كافية على المسرح

الدولي؛ إذ تعتبر الأردن حليفا للولايات المتحدة، بينما تكتسب تركيا هذه الأهمية من كونها عضو أساسي في حلف الناتو.

مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة الدراسة بالتعرف على طبيعة التحديات والتطورات التي تشهدها البيئة الإقليمية والدولية، وتأثير مجمل هذه التحديات والتي تنعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الأردنية- التركية، حيث إن التطورات الإقليمية والدولية الأخيرة، قد انعكس تأثيرها على التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين.

أهمية الدراسة.

- **الأهمية العلمية.** تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من ضرورة هذه الدراسة والفوائد المتوقعة التي يمكن أن تعود بها على البلدين وشعوبهما، وعلى الباحثين والدارسين في مجال العلاقات السياسية بين الدول، وأن هذه الدراسة بما تناولته من موضوعات في مطالبها وما خلصت إليه من نتائج ستساعد في فهم طبيعة العلاقات بين الدولتين، وما المحددات المؤثرة على هذه العلاقات، وأهم مجالات تطور العلاقات الأردنية التركية.
- **الأهمية العملية.** تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة من محاولتها تسليط الضوء على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الأردن وتركيا للاستفادة منها في تحديد سبل التقدم في العلاقات بين البلدين. بالإضافة إلى توفير مادة علمية للباحثين في العلاقات الأردنية التركية، بما يخدم علمهم البحثي على المدى البعيد.

أسئلة الدراسة.

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما هي طبيعة وواقع العلاقات الأردنية التركية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٢)؟، وستجيب الدراسة عن الأسئلة الفرعية المنبثقة عن السؤال الرئيس وهي:

١- ما هي توجهات السياسة الخارجية الأردنية؟
٢- ما هي توجهات السياسة الخارجية التركية؟
٣- ما واقع ومراحل تطور العلاقات الأردنية- التركية خلال الفترة(١٩٩٩-٢٠٢٢)؟

أهداف الدراسة.

هدفت هذه الدراسة إلي التعريف بطبيعة السياسية الخارجية الأردنية والتركية، وعلى التعريف بطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية الأردنية التركية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٢٢)، وتأثير التحديات والتطورات الإقليمية عليها.

منهجية الدراسة.

- **منهج صنع القرار:** تشير عملية صنع القرار على إنها: أحدى المحاولات في سبيل تطوير مقاربة صناعة القرار النظمية في دراسة السياسة الدولية من خلال تحديد الأطر المؤثرة في السياسة الخارجية للدول وعلاقاتها مع الدول الأخرى (السرحان وخالد، ٢٠١٨: ١٧٢.)

يرتكز هذا المنهج على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية؛ إذ إنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صناع القرار) حيال موقف دولي معين، وترتكز أيضا بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره (المصدر نفسه: ١٧٢). ويهتم هذا المنهج بعملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير ورسم السياسات العامة. وفى هذه العملية فإن التقارير وإعدادها تلعب دورا مهماً في رسم سلوك المؤسسات السياسية، حيث إن هذه المؤسسات عادة ما تختار أحد التصورات التي ترى إنها الأفضل في حل مشكلاتها وتحقيق أقصى قدر من المنفعة (المنوفي، ١٩٩٨: ١١٣).

وتم توظيف هذا المنهج من خلال تفسير السياسة الخارجية لكل من الأردن وتركيا، وفهمها من خلال الربط بين علاقات البلدين، استنادا للعوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تحيط بصناع القرار وواضعي السياسة الخارجية في كلا البلدين، وكيفية التأثر بالمواقف الدولية والتطورات والمتغيرات القائمة والتأثير فيها.

- **منهج المصلحة القومية:** إن مفهوم المصلحة القومية يعد أداة التحليل الرئيسية لدى أتباع منهج الواقعية السياسية، وأنه السبيل إلى فهم العلاقات الدولية فهما صحيحا، ولا يمكن تفسيرها تفسيرا موضوعيا إلا من خلال هذا المفهوم، كما إن المصلحة والقوة وجهان لذات الشيء، إلا أن الدول تستند في سلوكها الدولي إلى الرشد والعقلانية في سبيل تحقيق مصالحها.

وتعرف المصلحة القومية على أنها قيام مؤسسات القطاع العام بتلبية حاجات وأماني جميع عناصر وقطاعات الشعب، بغض النظر عن درجه قربها أو بعدها عن السلطة ومضمون المصلحة القومية ومحدداتها (الحسن، ٢٠٠٥: ١٢٠).

ويفترض المنهج إن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر في سياستها الخارجية، وهذا هو المنطلق الرئيسي لهذا المنهج، بمعنى إن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول (العقابي، ٢٠٠٠: ١٧).

مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها.

١) **العلاقات الدولية:**

١- **التعريف الاسمي (اللغوي):** هي مجموعة من الأنشطة و التفاعلات والأفعال وردود الأفعال بين مختلف دول العالم، وكذلك المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولّية كونها أحدى الشخصيات القانونّية الفاعلة في تلك العلاقات عبر الحدود القومية والتي تستقطب اهتمام الأفراد و الجماعات والشعوب، نظراً لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقا بالرفاهية العامة، والوفاء بالاحتياجات المادية والمعنوية للمواطنين داخل دولة، وتؤثر تأثّيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره، بماٌ يجنب الشعوب مغبة الحروب والخوف من الدمار، وتتيح للمواطنين مواصلة جهودهم في التنمية والإسهام في الحضارة الإنسانية، بالإضافة إلى المنظمات الدولّية والإقليمية كونها أصبحت مؤسسات فاعلة في شؤون العلاقات الدولّية (عباس، ١٩٩٦: ٦).

٢- **التعريف الإجرائي:** هي تلك العلاقات التي تربط بين الأردن وتركيا والتي قد تكون ذات طبيعة سياسيه أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية، وتنطوي على مصالح مشتركة، وتسعى الدولتان من خلال تلك التفاعلات قّيما بينها إلى بناء علاقات سلمية وقوية، وإلى تطوير اقتصادها وإلى لحصول على الأمن والاستقرار، وكذلك إلى إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل العالقة فيما بينها، ويمكن لنا تحويل هذا المفهوم إجرائيا إلى المؤشرات التالية:

- العلاقات السياسية: وتشمل البعثات الدبلوماسية والاتصالات السياسية وتبادل الزّيارات على المستوى الرسمي بين كبار المسؤولّين (الرؤساء، قادة الدول، رؤساء الوزارات، الوزراء، أعضاء مجلس ألامه)، وعقد المعاهدات والاتفاقيات السياسية.

- العلاقات الاقتصادية: وتشمل التبادل التجاري لمختلف السلع والموارد الطبيعية والمساعدات والقروض، والاستثمارات، والمعاهدات الاقتصادية.

٢) **السياسة الخارجية:** تعددت تعريفات السياسية الخارجية فمنهم من عرفها على إنها: تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول(عيسى وغالي، ١٩٧٩: ٣٠٩). أو برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعات البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدده في المحيط الدولي، أو مجموعه الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية بالدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى (الهزايمة، ١٩٩٤: ١٣).

وتم تعريفها أيضا بأنها: "الخطة العلنية التي تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي بما تملكه من السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل تشمل الفواعل الأخرى من غير الدول بما تملكها من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة" (سليم، ١٩٩٨: ٧).

٣) **الشرق الأوسط:** مصطلح سياسي وجغرافي شاع استخدامه من قبل العديد من المفكرين والسياسيين والعسكريين، كان يقصد به تقسيم دول الشرق إلى أقاليم حسب بعدها وقربها الجغرافي من أوروبا، استخدم هذا المصطلح من البريطانيين في السابق للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، واستخدم أيضا من قبل وزارة الخارجية الأمريكية للدلالة على المنطقة التي تضم كل مصر والسودان وشبة الجزيرة العربية والمشرق العربي وإيران وتركيا، أي المنطقة الواقعة بين إيران والمغرب وتركيا واليمن (حسين، ٢٤: ٢٠١٢).

ظهرت فكرة بديلة للشرق الأوسط سميت بالشرق الأوسط الجديد، والتي صيغت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وذلك لإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط من جديد وتشكيل دول الشرق الأوسط خدمة للمصالح الأمريكية والإسرائيلية (الكعكي، ٢٠٠٣: ٢٤).

حدود الدراسة.

تمثلت حدود الدراسة بالاتي:

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية.

الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية من عام ١٩٩٩-٢٠٢٢، أما اختيار العام ١٩٩٩، فهي فترة تولي الملك عبد الله الثاني مقاليد الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية. أما اختيار العام ٢٠٢٢ فهي نهاية الفترة الزمنية للدراسة ولأنه التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمعطيات المتعلقة بالدراسة، وهنا يرى الباحثان ولضرورة مقتضيات البحث بأنه من الممكن العودة إلى ما قبل بداية فترة الدراسة وذلك لاستكمال مفاصلها.

الدراسات السابقة.

١- **الدراسات العربية.**

- **دراسة شنيكات (٢٠١٨)، بعنوان: العلاقات الأردنية التركية، السياق التاريخي وآفاق المستقبل**". قسم الباحث الدراسة إلى أربعة مراحل رئيسية من خلال المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الثنائية بين الأردن وتركيا، تحدث في المرحلة الأولى عن الإطار التاريخي للعلاقات الأردنية التركية منذ بدايتها في عام ١٩٣٧، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحدث في المحور الثاني عن فتره الخمسينيات إلى نهاية الحرب الباردة وكيف تحسنت العلاقات التركية مع العرب عامه ومع الأردن خاصة، من خلال الزيارات المتبادلة وموقف تركيا الإيجابي من حرب ١٩٦٧، وجاء في المحور الثالث (فتره التسعينيات) إن العلاقات بين البلدين اكتسبت قوة إستراتيجية من خلال إدراك الأردن لأهمية تركيا كدولة محورية منخرطة بقوة وعمق في مختلف القضايا الإقليمية، وأيضا إدراك تركيا لدور الأردن وتدخله في حل الخلافات التي كانت تنشب بين تركيا والدول العربية، وتحدث المؤلف في المحور الأخير عن العلاقات الأردنية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية قبل وبعد الربيع العربي، وعن مجالات التعاون الاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية والتعليمية، وعن أفاق المستقبل للعلاقات الأردنية التركية ومعيقات تطور العلاقة.

- **دراسة زيوت (٢٠١٧)، بعنوان: "أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية التركية ٢٠٢٢-٢٠١٦"**. هدفت الدراسة الكشف عن أثر العامل الاقتصادي على العلاقات التركية- الأردنية، وخاصة بعد مجيء حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم للفترة من (٢٠٠٢- ٢٠١٦)، ومقاربة طبيعة العلاقات الأردنية التركية وتطورها قبل وبعد وصول الحزب للحكم، في حدود المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية ببن البلدين.

جاءت الدراسة في ثلاث فصول رئيسية تحدث المؤلف في الفصل الأول: عن العامل الاقتصادي

في السياسة الدولية (دراسة نظرية). وأهمية هذا العامل في مجال العلاقات الدولية وعن دوره في تعزيز التعاون السياسي والأمني والعلاقة المتبادلة، وفي الفصل الثاني: عن مراحل تطور العلاقات الأردنية- التركية وعن واقع العلاقات الاقتصادية الأردنية في الفتره من ٢٠٠٢- ٢٠١٦، وتحدث في الفصل الأخير: عن أثر العامل الاقتصادي على مستقبل مجالات التعاون الأردني- التركي، وعن مؤشرات تطور العلاقات الثنائية بين البلدين.

- **دراسة الحضرمي (٢٠١٧)، بعنوان: "العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها"** أوضحت هذه الدراسة طبيعة العلاقات العربية- التركية تاريخها ومراحل تكونها وفواعلها من خلال إشكالية قديمة- حديثة تحكم نظرة تركيا للعرب والتي يتم من خلالها صياغة نمط العلاقة التي تربط بينهما.

تناولت الدراسة ثلاثة محاور رئيسيه، تحدث فيها المؤلف بالمحور الأول عن العلاقات الدولية بفصلين: ركز في الفصل الأول على المفاهيم والنظريات والمعطيات في العلاقات الدولية، وفي الفصل الثاني على الإقليم العربي والشرق الأوسطي والسياسة، وتحدث في المحور الثاني عن معطيات العلاقات العربية في فصلين، جاء الفصل الأول عن مقاربات العلاقات العربية الجوارية، والفصل الثاني عن العلاقات العربية- التركية، تاريخها وفواعلها وواقعها، وأفرد المؤلف المحور الثالث (الأخير) عن رؤية في مستقبل العلاقات العربية- التركية ومقومات الدور التركي في المنطقة، وعن احتمالات التباعد والتقارب في العلاقات العربية- التركية.

- **دراسة أبو دية (٢٠١٠)، بعنوان: "العلاقات العربية التركية ١٩٢١- ٢٠١٠" (مع التركيز على النموذج الأردني).** جاءت الدراسة لتبحث العلاقة العربية التركية والضوابط والمقومات التي تحدد سلوك تركيا في سياساتها وعلاقاتها تجاه العرب، بالإضافة إلى الدور التركي في الشرق الأوسط، والدبلوماسية التركية عن الأحداث والأزمات العربية في القرن الماضي، وبحثت الدراسة عن مدى تأثير الأحداث والتطورات التي حدثت في المنطقة وإقليم الشرق الأوسط على العلاقات العربية التركية، وعلى دور تركيا المتنامي والفعال في المنطقة، وعن عوده تركيا وتعزيز علاقاتها مع مختلف الدول العربية والإسلامية في كافه مجالات التعاون، مع التركيز على العلاقات الأردنية التركية ومراحل تطورها.

٢- **الدراسات الأجنبية:**

- **دراسة Koprulu (٢٠١٤)، بعنوان: " منظور جديد للعلاقات الأردنية التركية في سياق تحولات الشرق الأوسط"(دراسة تركية).** أوضحت الدراسة دور الأزمات الإقليمية في تطور العلاقات التركية- الأردنية، والتي بدورها خلقت انسجاماً وتوافقاً لا مفر منه بين البلدين، ودفعت لأن يكون لدى البلدين تصورات متشابهة لتهديد بلادهما، وإلى إتباع إستراتيجيات جديدة مختلفة وتوثيق علاقاتها بالغرب، لا سيما وأن الأردن يعاني من محدودية في موارده الطبيعية، وهو بذلك يعتمد على المساعدات الغربية، وخاصة المساعدات الاقتصادية الأمريكية بشكل كبير.

ويرى المؤلف إن العلاقات الثنائية بين البلدين وصلت إلى أعلى مستوى لها في أوائل العقد من القرن الحالي، فقد أدى صعود حزب العدالة والتنمية ووصوله للسلطة في تركيا، إلى إعادة بناء مكانة تركيا وعلاقاتها في الشرق الأوسط، في ظل التطورات والمتغيرات الإقليمية كحرب العراق عام ٢٠٠٣، وتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، والتحركات الشعبية منذ عام ٢٠١١، والتي دفعت بالدولتين إتباع سياسات خارجية مماثلة، ووصف المؤلف إن العلاقات الأردنية التركية متينة وتهدف لخدمه المصالح المشتركة لشعبي البلدين. وتحدث عن دور الأردن باعتبارها تمثل جسر لوصول البضائع التركية إلى باقي دول الشرق الأوسط.

- **دراسة Çeker (٢٠١٠)، بعنوان: "العلاقات التجارية بين تركيا والأردن"(دراسة تركية).** تحدثت الدراسة عن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وإنها لا تزال أقل بكثير من المستوى الذي ينبغي أن تكون علية، ومع هذا من المتوقع في السنوات القليلة القادمة ومن خلال توفير التنوع من المنتجات مع مزايا اتفاقيات التجارة الموقعة من البلدين، أن يتضاعف حجم التجارة الخارجية للبلدين، وأن الأبعاد المرجوة من التعاون يعتمد على تعزيز وإدامة العلاقات متعددة الأبعاد، وإظهار العزم الجاد على استمرارية هذه العلاقات، ويرى المؤلف إن المسؤولية تقع على عاتق جميع وحدات الدولة من الأدنى إلى الأعلى من رجال الأعمال ومستثمرين إلى الحكومات، وذلك بتشجيع الاستثمار المتبادل لما فيه مصلحة مشتركة لشعبي البلدين.

ويرى المؤلف بأنه رغم كل الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والتوتر الذي يتزايد يوما بعد يوم وغير القابل للحل، إلا إن الأردن يواصل إصلاحاته الاقتصادية، ويعتبر بلدا مستقرا يهتم فيه المستثمرون الأجانب وأصحاب رؤوس الأموال، لذا يرى الباحث إنه من الضروري زيادة وتطوير العلاقات بين تركيا والأردن.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها تحاول مقاربة المزيد من التركيز على توضيح المحددات الإقليمية والعالمية المؤثرة على العلاقات الأردنية– التركية التي تطورت بشكل واسع في الفترات التاريخية الحديثة، لذلك فإن الدراسة ستعمل على تلمس مستقبل العلاقات بين البلدين في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية والتطورات التي تشهدها المنطقة العربية خلال فتره الدراسة.

المطلب الثاني: لمحة موجزة عن التطور التاريخي للعلاقات الأردنية التركية.

بعد أن استقل العرب عن الإمبراطورية العثمانية، أعلن استقلال تركيا في ٢٩ تشرين أول عام ١٩٢٣، والتي قامت على أنقاض الدولة العثمانية المنهارة، ونظرا لإيمان الملك عبد الله الأول المؤسس بأهمية العلاقات الدولية وقيمتها، الأمر الذي دفعه إلى الزيارات المتكررة لتركيا بعد تأسيسها. تكللت بتوقيع اتفاقية الصداقة بين الملك المؤسس والرئيس التركي عصمت أينونو في الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٧، والتي كانت بداية للعلاقات الدبلوماسية حيث افتتحت السفارة التركية في عمان في تلك الفترة، وتواصلت الزيارات الثنائية فكانت أخر زيارة للملك عبد الله الأول إلى تركيا عام ١٩٥١، قبل شهرين من استشهاده حيث كانت علاقات الصداقة بين الأردن وتركيا في أعلى درجاتها (زيوت، ٥٤: ٢٠١٧).

بدأت تركيا منذ تأسيسها بالسعي لتحقيق أهدافها ومشروعها الغربي الذي طالما سعت إلية، ففي عام ١٩٥٢، انضمت تركيا لحلف الشمال الأطلسي لمواجهة خطر تنامي الشيوعية في ذلك الوقت، وفي عام ١٩٥٩ سعت للانضمام للسوق الأوروبية فأصبحت جزءا منه، لتجد نفسها قد أكملت هذا المشروع بشقيه الأمني والاقتصادي ولتكون عضواً في النادي الحضاري الغربي، محاولة بذلك أن تكسب فوائد اقتصادية، ودعما دوليا لسياساتها الخارجية في المحافل الدولية من خلال هذه الدول، وعلى مدى ثلاثين عاماً وبشكل تدريجي حققت تركيا منافع اقتصادية وتطورات سياسية.

تسلم العرش بعد الملك عبد الله الأول الملك طلال الذي تنحى بسبب حالته الصحية، ليستلم من بعده المغفور له الملك الحسين بن طلال سلطاته الدستورية في الثاني من أيار ١٩٥٣، وسرعان ما قرر زيارة تركيا في عام ١٩٥٤، ووجه خلالها دعوة للرئيس التركي سيلال بيار (الرئيس الثالث لتركيا) لزيارة الأردن فكانت الزيارة في الثاني من تشرين ثاني عام ١٩٥٥، استمرت لمدة ستة أيام.

بعدها زار الملك حسين تركيا في ٢٢ أب ١٩٥٧، من أجل زيارة والده الملك طلال الذي كان يتلقى العلاج في اسطنبول، وخلال هذه الزيارة عقد اجتماع في العاصمة التركية لمناقشه عدة أمور منها الأحداث السورية آنذاك. وقد شارك في هذا الاجتماع الملك فيصل والملك حسين والرئيس التركي سيلال بيار ورئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، وقد تم انضمام الأردن حينها إلى ميثاق أو حلف بغداد من أجل ضمان أمنه، واستمرت الزيارات الثنائية بين البلدين وعلى مختلف المستويات ((Demirtas, 2015.

مثلت الفترة (١٩٨٣-١٩٩١) نقطة التحول الرئيسية في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، والتي يمكن الإشارة لها على أنها فترة الرئيس التركي تورغوت اوزال الموالي سياسيا للغرب مع وجود ميول دينية قوية لديه. ففي هذه الفترة بلغ التعاون الأمريكي- التركي أحسن حالاته بعد التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٨٠، والتي أكدت فيها تركيا على حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وسمحت للأمريكان استخدام مطاراتها العسكرية، في المقابل ساهمت الإدارة الأمريكية في تحديث القوات العسكرية التركية. ومع بداية تسعينيات القرن الماضي، ونتيجة للمتغيرات الدولية والإقليمية أدركت تركيا بأنها بحاجة للاهتمام أكثر بالأحداث الإقليمية، لذلك بدأت السياسة الخارجية التركية تنتهج نهجا أكثر فعالية ونشاطا تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط، فكانت التغيرات الجذرية في سياسة تركيا الخارجية التقليدية والمتمثلة في تخليها عن مبدأ العزلة والتدخل في القضايا الإقليمية ومشاركتها النشطة المتزايدة في النزاعات والصراعات للدول المجاورة لها، وفر لها القدرة على تحقيق العديد من المكتسبات الاقتصادية والسياسية (شرقي، ٢٠١٩: ٤١٦-٤١٧).

كان لنهاية الحرب الباردة تأثير كبير على النظام الأمني الدولي، وقد أدى ذلك إلى إعادة هيكلة جذرية للسياسات الخارجية والأمنية للكثير من الدول، وصعود قوى فرعية إقليمية أصبح لها دور مؤثر وفعال في محيطها وفي العالم، بشكل جعل هذه الدول تعيد صياغة مرتكزاتها وأسس سياساتها الخارجية ومن ضمن هذه الدول تركيا؛ إذ أصبحت السياسة الخارجية لها ترتكز على مبدأين أساسيين هما: إعادة تعريف الأمن القومي التركي، والثاني التعريف بتركيا بأنها أصبحت قوة إقليمية لها نشاط ودور فعال في الإقليم (المصدر نفسه: ٤١٩).

ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، حرص الحزب على إظهار تركيا كدولة غربية أوروبية، ومع هذا الاتجاه للحزب حرص أيضا على تعريف تركيا بوصفها دولة ديمقراطية ذات طابع إسلامي يحافظ على قيمه التقليدية المشتركة مع بلدان عربية ومسلمة بحكم

الجوار والروابط التاريخية والمصير المشترك، مما جعل لتركيا دوراً سياسياً في زيادة استقرار وأمن المنطقة، وتعزيز الديمقراطيات فيها. ويتبين من المقاربة العثمانية الجديدة للحزب إنها تقوم على مجموعه من الاستعدادات والتوجهات الأساسية يتقدمها الاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج في إطار المفهوم السياسي الجديد، وهذا يتطلب ويتعين على تركيا أن يكون لها دور سياسي واقتصادي أكثر حيوية من خلال التوجهات الجديدة لسياستها الداخلية والخارجية (نوفل، ٢٠١٠: ٨٤).

محددات العلاقات الأردنية- التركية.

شهدت العلاقات الأردنية التركية على مر الأعوام الماضية ومنذ تأسيسهما تطورات مستمرة وفي جميع المجالات، أهمها على الصعيد السياسي والتنسيق الأمني، بالإضافة للتطور في المجال الاقتصادي بالتوقيع على عده اتفاقيات تجارية، وما يميز هذه العلاقات بأنها متطورة وتسير باتجاه إيجابي على كافه الأنشطة، مما يعكس مستوى التطور للعلاقات والتقارب في وجهات النظر بين البلدين. ومن المتوقع قريبا أن تنتقل العلاقة بين الأردن وتركيا من مستوى التبادل وتقارب وجهات النظر إلى مستوى التعاون والتنسيق، وأن تشهد آفاق العلاقة المستقبلية بينهما تطورات إيجابية هدفها زيادة تطوير العلاقات بين البلدين على أسس واضحة وفي مختلف المجالات.

أولاً: المحددات الاقتصادية: تسعى تركيا إلى استثمار علاقاتها بالأردن لتحسين اقتصادها وتحقيق منافع تجارية، حيث تضاعف حجم الصادرات التركية إلى الأردن إلى خمس مرات تقريبا في الأعوام التسعة التي تلت عام ١٩٩٩، ليصبح حجم الصادرات التركية (٤٥٠.٨٧٣.٠٠٠) دولار في عام ٢٠٠٨، بينما تضاعف حجم الصادرات الأردنية إلى تركيا لمرتين للأعوام نفسها، ليصبح (٢٧.٩٥٥.٠٠٠) دولار أمريكي عام ٢٠٠٨ (Ceker, 2010, 80):

الجدول رقم (1): يبين التجارة الخارجية التركية للأردن للفترة الممتدة من عام 2000-2008

السنة	الصادرات	الواردات
2000	99.404.000	27.258.000
2001	118.472.000	13.526.000
2002	116.650.000	18.382.000
2003	149.618.000	16.851.000
2004	223.811.000	12.774.000
2005	286.711.000	26.776.000
2006	304.783.000	15.872.000
2007	385.279.000	18.956.000
2008	450.873.000	27.955.000

(المصدر: Ceker, 2010, 80):

بعد زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل ملحوظ أخذ الطرفان بالتفكير بإنشاء منظمة تجارة حرة بينهما، فتم التوقيع عليها في الأول من شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٩ في عمان، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في بدايات عام ٢٠١١، وذلك لإعطاء وقت كافي للصناعات الوطنية للاستعداد والتكيف مع متغيرات السوق والمنافسة الخارجية (شتيات، ٢٠١٨: ٢٢-٢٣).

عقب تجميد الحكومة الأردنية لاتفاقية التجارة الحرة مع تركيا عام ٢٠١٨، وقع الطرفان اتفاقية في الأول من تشرين أول ٢٠١٩، تؤسس لإنشاء مجالس مشتركة بين البلدين، بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية في مجالات وقطاعات مختلفة، كالسياحة والتجارة والزراعة وإزالة جميع العقبات التي تواجه حركة التبادل التجاري بين البلدين والجدول رقم (٢)، يوضح حجم التبادل التجاري بين البلدين بالدولار الأمريكي (موقع وزارة الخارجية التركية: ٢٠٢٢):

الجدول رقم (2): يبين التجارة الخارجية التركية للأردن للفترة الممتدة من عام 2017-2021

السنة	الصادرات	الواردات
2017	682.477.000	112.644,000
2018	860.874.000	97.848.000
2019	642.005.000	32.154.000
2020	559.800.000	93.000.000

السنة	الصادرات	الواردات
2021	477.200.000	117.600.000
2022	872.900.000	254.000.000

(المصدر: موقع وزارة الخارجية التركية ٢٠٢٢: https://www.mfa.gov.tr/urdun، والموقع الإلكتروني: https: //www.skynewsarabia.com).

ثانيًا: المحدد العسكري والأمني. تسعى الأردن للاستفادة من الدعم التكنولوجي العسكري التركي لكي تسهم في تطوير وتحديث قواتها المسلحة من خلال تزويده بالأسلحة المختلفة وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية، وتحديث الأجهزة الإلكترونية للمنظومة الدفاعية، في المقابل تسعى تركيا من وراء علاقاتها بالأردن للحصول على أسواق لمنتجاتها العسكرية، والتي من شأنها توفير دخل مالي هام لها. لا سيما وأن القوات المسلحة التركية تحتل وفقا لمعيار القوة في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من بين دول حلف شمال الأطلسي. فضلا عن حجم الإنفاق الذي تحظى به هذه المؤسسة والذي يصل إلى أكثر من ٥% من الموازنة التركية العامة (خضير، ٢٠١٦: ٩).

تلتقي المصلحة الأردنية والتركية من خلال أمنهما، فتركيا بحكم موقعها تمثل خطا دفاعيا شماليا للوطن العربي بكاملة، وتشكل نطاقا أمنيا يفصل الدول العربية عن أي مصادر تهديد من الشمال الأوروبي، فتقتضى المصلحة العربية أن لا يحدث على تخومها الشمالية أي مصدر للتهديد وأن تكون تركيا نفسها دولة معادية، أو أن تكون ممرا لعدوان غربي (الحضرمي، ٢٠١٧: ٤٢٨).

ثالثًا: المحدد الجغرافي والسكاني. لقد فرضت الجغرافيا على الطرف الأردني والطرف التركي، ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون ولو بحدة الأدنى، مع عدم التمادي في الخلافات، فالمصلحة العربية الدفاعية مرتبطة بجغرافية تركيا التي تمثل بموقعها جدارا دفاعيا شمال الوطن العربي، وعندما خرقت فيه إيجابية هذا الجدار وقع على العراق ضغط كبير نتيجة التدخلات الإيرانية، والمصالح التركية تفترض عدم وجود جوار جغرافي معادي لها، رغم وجود بعض القلاقل التي قد تشكل تهديدا على طول حدودها مع الدول العربية، إلا إن ذلك لا يمنعها من الإفادة لتحقيق بعض من مصالحها نتيجة قربها من العالم العربي، وفوق ذلك كله ترى تركيا في موقعها مصلحه إقليمية يجب عليها استغلاله لتحقيق تلك المصلحة (المصدر نفسه: ٢٦١).

رابعًا: المحدد التاريخي. إن العلاقات الأردنية التركية تستمد قوتها ومتانتها من الموروث التاريخي الإسلامي من خلال التعاون والاحترام المتبادل بينهما، والتنسيق المستمر ما بين البلدين حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وآفاق تطوير العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، والتنسيق المستمر حول التغيرات والتطورات الجارية والقضايا والتحديات التي تواجه المنطقة والإقليم لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب الذي تعاني منه دول الجوار والإقليم، وتداعيات ذلك على الصعد المحلية والإقليمية والدولية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأردنية والسياسة الخارجية التركية، آلياتها وأهدافها.

أولا: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأردنية، آلياتها وأهدافها.

أن صنع السياسة الخارجية لأية دولة، يتم بناءً على مدى تأثرها بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد وتنظم خيارات الدولة في سلوكها الخارجي، ويقصد بالمحددات بأنها: مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية للدولة. لذلك، فإن الأردن يمارس سياسته الخارجية في عهد الملك عبد الله الثاني بإدامة علاقاته وتنميتها مع الدول الأخرى منتهجاً دبلوماسية نشِطة فاعلة مع القوى المؤثرة كافة، ومع هذا فإن هناك مجموعه من العوامل المختلفة الداخلية والخارجية التي تؤثر وتحدد صانع القرار منها:

١) العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية.

أ. العوامل الداخلية.

(١) العامل الجغرافي. إن دراسة سريعة لموقع الأردن وإمكاناته، فإنه يقع في قلب الشرق الأوسط، ومحاط من جوانبه بدول تفوقه بالحجم، ففي جنوبه تقع المملكة العربية السعودية ذات المساحة الواسعة جدا وتتمتع بقوة مالية كبيرة، وفي الجنوب الغربي مصر التي تزيد عنه في المساحة والسكان والثقافة، وفي الشرق تقع العراق التي تفوقه أيضا عسكريا واقتصاديا وسكانيا، وفي الشمال سوريا ذات القوة العسكرية والسكانية، وعلى حدوده الغربية تقع إسرائيل ذات القوة العسكرية والتحالفات مع الغرب، فإن الموقع الجغرافي للأردن يحمّله دوراً أكبر من حجمه.

إن الموقع الجغرافي للأردن المتوسط بين هذه الدول يحملها دورا أكبر من حجمه، ومع ذلك فهي تقع وسط الوطن العربي وفي واجهه وقلب الصراع العربي– الإسرائيلي وعلى أطول واجهه

حدودية معه، وهذا التواجد القريب من العدو الصهيوني ترك تحديا على مر الأوقات لتطلعاته التوسعية. والذي فرض على الأردن أن يكون الدولة المركزية الأولى في الصراع مع إسرائيل من بين الدول العربية، والدولة الأكثر التصاقا بالقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة، ونتيجة لهذا التجاور تحملت الأردن نفقات دفاع زادت عن ٥٠% من إجمالي الإنفاق العام في العقود الماضية، والعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن أولويات سياسته الخارجية قد تشكلت بفعل هذا الجوار وتداعياته (تليلان، ٢٠٠٠: ٣٦).

أن تأثير الموقع الجغرافي للأردن لا يقف عند حدود الخطر الخارجي والمنطقة المحيطة فيه فقط، بل أيضا ما يعرفه هذا الموقع من شح في المقدرات والموارد الطبيعية كالماء ومصادر الطاقة وإذا ما استمر هذا الوضع إلى ما هو علية في شح هذه الموارد، فإنه لا بد من الالتفات الفعلي للدول المجاورة وانتهاج سياسات جديدة لا أحد يعرف توقيتها الإقليمي بعد (الوريكات، ٢٠١٦: ٤١).

(٢) العامل السكاني. إن الأردن محاط بدول تتجاوزه جميعا في حجم السكان والمساحة، وإن تردى الأوضاع الاجتماعية فيه لقلة موارد الدولة الطبيعية، له تأثير سلبي على السكان عند مقارنة ذلك بالدول المجاورة، وبالتالي ينجم عنه مشاكل اجتماعية، تنعكس سلبا على صاحب القرار في الدولة، كحالة من الممكن أن تؤثر في نتائجها على القرار السياسي الخارجي، وعلى الاتجاهات السياسة الخارجية للأردن.

ويمكن لنا القول إن الأردن كغيره من دول العالم الثالث يعاني من سوء توزيع في الثروة السكانية وتكديسها في المدن الرئيسية دون غيرها، وإن انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل الفردي والقومي، ومواجهة التحديات الخارجية، والعجز في الميزان التجاري، جميعها تنعكس على المتغير الاجتماعي وفي محصلتها على صانع القرار، وتحد من حريته في تحقيق أهدافه الوطنية والقومية (الفاعوري، ٢٠١٣: ٤٦).

(٣) العامل الاقتصادي. إن العامل الاقتصادي من أهم المتغيرات التي تؤثر على صانع القرار السياسي الخارجي للدول، سواء كان ذلك بطريقه مباشره أو غير مباشرة، وأن تأثيره يكمن في مدى توفر الإمكانيات الاقتصادية الوطنية من جهة وطريقه استثمار هذه الإمكانيات بأيدي متخصصين في الشأن الاقتصادي بطريقه مثلى من جهة أخرى.

ارتفاع إجمالي الدين العام للدولة والذي يزيد عن٤١ مليار دولار، بالإضافة إلى حالة التراجع

في الاقتصاد العام وعجز الموازنة، وضعف الاستثمارات المالية، وهجره رأس المال المحلي، وتدني المستوى المعيشي والغلاء، والتناقص الواضح في شريحة الطبقة الوسطى جميعها عوامل تؤثر على صانع السياسة الخارجية الأردنية.

(٤) العامل العسكري. إن للمؤسسة العسكرية دورا مهما في التأثير على السياسة الخارجية الأردنية؛ إذ غلب على هذا الدور التأثير السلبي، مما تسبب معه فقدان أداة فعالة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، فالزيادة في حجم وإمكانيات الجيش مرهونة بإرادة سياسة الدول المصدرة للسلاح، مما يؤدي إلى انكشاف قدراتها العسكرية وبالتالي معرفة إمكانياتها العسكرية، كما أن الاعتماد على دولة معينة في استيراد التجهيزات العسكرية يدفع للتحالف معها وتبني نفس الأجندات السياسية (النجداوي، ٢٠١٤: ٨٧).

ب. العوامل الخارجية.

(١) طبيعة النظام الدولي. مثلت علاقات الأردن مع القوى الدولية عاملا مهما في السياسة الخارجية الأردنية لاعتبارات عديدة في مقدمتها الحسابات السياسية والأمنية والاقتصادية لصانع القرار الأردني؛ إذ أن تعزيز العلاقات مع القوى الدولية يضمن بشكل أو بآخر للنظام الأردني تأمين مصالحه في سياق إقليمي محتدم بالأزمات، ومكاسب اقتصادية من وراء هذه العلاقات. ولعل هذا يتضح من العلاقات متعددة الأبعاد بين الأردن وكل من الولايات المتحدة وبريطانيا صاحبة النفوذ التاريخي في المنطقة.

(٢) التحديات الإقليمية. إن الأردن يقع وسط إقليم متغير، تميز هذا الإقليم بعدم الاستقرار السياسي نتيجة عدة أزمات مر بها، فقد أثار احتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣ العديد من هذه التحديات والصعوبات والتي استمرت إلى يومنا هذا، فالأردن لم يؤيد هذه الحرب، وتجنب اتخاذ موقف علني واضح لما يجري، وبالرغم من ذلك فقد أفرزت هذه الحرب جملة من التحديات التي زادت من ظروف الأردن صعوبة، كفرار الآلاف من العراقيين للأردن بعد الاحتلال، وحرمان الأردن من إمدادات النفط بالأسعار التفضيلية، عدا عن تدفق العديد من الإرهابيين صوب الأردن (أبو دامس والعتوم، ٢٠١٧: ٥٢٠).

أمام هذه الاختلافات فإن صانع القرار الأردني يجد نفسه أمام العديد من التحديات التي تثقل كاهله؛ نظرا لتناقضها وتشتتها ما ينعكس سلبا على الخيارات المطروحة، فيما يذهب لصياغة توجهاته الخارجية تجاه هذه التفاعلات، إلا أن السياسية الخارجية الأردنية المتسمة بعقلانيتها

واعتدالها، استطاعت وسط دوامة عدم الاستقرار هذه أن تحافظ على أمنها واستقرارها من جهة، والتكيف مع البيئة الخارجية وما فرضته من تحديات من جهة أخرى (الوريكات، ٧٤: ٢٠١٦).

٢) دوائر اتخاذ القرار الأردني.

أ. الملك. وهو يمثل رأس الهرم في الدولة، وهو الذي يمارس الدور الفعلي والرئيس في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية، من خلال علاقاته الخارجية مع رؤساء الدول الأخرى، وتتأثر عملية صنع القرار السياسي بشخصية الملك بشكل كبير، من خلال خبراته القيادية، وحنكته السياسية، وتجاربه وثقافته ومعتقداته الفكرية من جهة، ومن جهة أخرى هو صاحب الاختيار للأشخاص والقيادات المسؤولة عن صناعه القرارات الخارجية وتنفيذها. وقد حدد الدستور الأردني صلاحيات الملك التي يستطيع أن ينفرد بها في شؤون السياسة الخارجية.

ب. الديوان الملكي. يعتبر الديوان الملكي ممثلا برئيسة من أقرب عناصر هياكل صياغة القرار إلى صانع القرار، وتكمن أهميته لقربه من الملك، وتنفيذ أوامره بشكل مباشر، باعتباره حلقة اتصال بين الملك ومجلس الوزراء من جهة وبين المواطنين من جهة أخرى، ويلعب الديوان الملكي دورا استشاريا للملك معتمدا على خبرة وشخصية رئيس الديوان والمستشارين السياسيين والعسكريين.

ج. رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. مجلس الوزراء هو الركن الثاني من أركان السلطة التنفيذية، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، وبحسب المادة 1/45 حددت صلاحيات رئيس الوزراء بإدارة وتنفيذ الشؤون الخارجية للدولة، فهو يشترك مع الوزراء في تخطيط السياسة الخارجية، والتدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الدولة، ويتضح أن دوره محدود بصناعة قرار السياسة الخارجية، فهو لا يتعدى تقديم المشورة غير الملزمة للملك، والعمل على تنفيذ قرارات الملك (البريزات، ٢٠٢١: ٥٠).

د. وزير الخارجية. تقوم وزارة الخارجية بأدوار محددة ويكون دورها تنفيذي ويخلو من المبادرة باتخاذ القرار المستقل. يمكن تلخيص مهام الوزير فيما يخص السياسية الخارجية من خلال المساهمة في رسم السياسة الخارجية الأردنية وتنفيذها (موقع وزارة الخارجية الأردنية، ٢٠٢٢).

ه. السلطة التشريعية. تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، وتُعد طرفا مهما في عملية صنع القرار السياسي، ويعتبر دورها فاعلا في السياسة الخارجية كباقي هياكل الدولة بمتابعة

السياسة الخارجية للدولة، من خلال لجانها الدائمة المعنية بالسياسة الخارجية كلجنة الشؤون العربيـة والدوليـة، وأيضـا لجنـة فلسـطين التـي تتـابع تطـورات السياسـية المتعلقـة بفلسـطين والقدس، ومتابعة ومعالجة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين المبعدين في الأردن.

٣) **أهـداف السياسـة الخارجيـة الأردنيـة.** تواصـل السياسـة الأردنيـة الانفتـاح علـى دول العـالم، والتفاعل معها وتبادل الخبرات لتطوير قدرات الدولة، وتعظيم مصالحها الوطنية العليا وتقديم الخدمات الفضلى للأردنيين في الوطن وخارجة ويمكن إيجاز أهدافها بما يلي (الدعجة والحموري، ٢٠٢٠، ٢٤٤):

- صون استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، والمحافظة على سيادتها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، ودفع كافه أشكال الخطر الداخلي ومصادره وأي تهديد خارجي عنه.
- تنمية مصالح الأردن الوطنية وتطويرها ورعايتها والحفاظ عليها، وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الاستثمار لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني في شتى المجالات.
- المحافظة على نظام الحكم الملكي القائم، وتعزيز الولاء الشعبي، وتعميق الانتماء الوطني، وتعزيز الشرعية السياسية ذات الجذور التاريخية.
- توسيع دائرة العلاقات الخارجية مع الغرب والانفتاح عليها، وتبادل المصالح في جميع الجوانب.
- حماية الأمن القومي الأردني والمحافظة علية بالسعي الدائم والصادق لإقامة علاقات حسن الجوار، والاستناد لمبدأ عدم التدخل في شؤون الغير والاحترام المتبادل وتغليب لغة الحوار.
- حماية المقدسات الإسلامية ورعايتها والدفاع عنها أمام كل المحاولات التي تمس تلك المقدسات، والتطاول عليها وإبعاد الخطر عنها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية التركية، آلياتها وأهدافها.

١) **العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية التركية.**

أ. العامل الجغرافي والأهمية الإستراتيجية. تتمتع تركيا بأنها تقع في قارتي أسيا وأوروبا، وإن ميزات الموقع التركي بثقله الجيوسياسي يعطيها بعدا إستراتيجيا بالغ الأهمية، فهي تشرف على عدة بحار مهمة، وتسيطر على مضيق البوسفور والدردنيل اللذين يتحكمان بمداخل البحرين الأسود والأبيض المتوسط، فهي بذلك تعتبر معبرا بين أسيا وأوروبا. وإن موقعها هذا يمنحها نفوذا كبيرا لدى الدول الكبرى وكذلك روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين مما يعطى فرصة لتركيا أن

تؤدي دورا إقليميا رائدا في القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية .(Volkan, 2012: 110)

ب. السكان والديمغرافيا. تعتبر البنية السكانية الشابة والديناميكية لتركيا عنصرا مهما من مقاييس القوة، وينظر إليها على إنها أهم العناصر الاقتصادية، وهذا التصنيف له دلالاته وتأثيراته على القدرة الإنتاجية والعمالية يمنحها طاقة بشرية يمكنها بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الصناعي الاقتصادي، ويمكنها من بناء جيش قوي يشكل عائق عسكري إمام أطماع التوسع (أوغلو، ٤٢: ٢٠١٠). وهذه المميزات تسمح لتركيا أن تكون صاحبة تأثير وشأن في المنطقة، ويعطيها عنصر توازن في الإقليم الفارسي والعربي والأوروبي. وبهذا فإن تركيا تحتل المرتبة (١٧) عالميا من حيث التعداد السكاني (بوابة الإحصاءات الرسمية التركية).

إن العامل السكاني في تركيا يلعب دورا مهما في مختلف المجالات، فهي تصنف دولة شابه في المعيار الهرمي للسكان، وهذا التصنيف له دلالاته وتأثيراته على القدرة الإنتاجية والعمالية يمنحها طاقة بشرية ترفدها إمكانية بناء قاعدة إنتاجية متميزة على الصعيد الصناعي، ويمكنها من بناء قوات مسلحة كبيرة، إذا ما قورنت بالدول الأوروبية، وهذه المميزات السكانية تسمح لتركيا أن يكون لها تأثير وشأن في المنطقة، ويعطيها عنصر توازن في الإقليم العربي والأوروبي.

ج. العامل الثقافي والحضاري. استغلت تركيا البعد الثقافي والحضاري ووصفته في رؤيتها الإستراتيجية وهو ما ميز ثقافتها السياسية عن غيرها من المجتمعات، حيث كان للحضارة الإسلامية أن قامت ببناء نظام سياسي في الدولة العثمانية لعدة قرون، قام على عناصر ثقافية متعددة في مقدمتها الإسلام والثقافة الأسيوية والتراكمات الحضارية لعدة ثقافات، الأمر الذي عكس مدى تأثير المتغير الثقافي كعنصر أساس في البنية الاجتماعية وانعكاسه على الساحة السياسية الداخلية وعلى الاستقرار السياسي الداخلي، فضلاً عن توظيفه كمتغير مهم في البيئة الإقليمية والدولية على ضوء الارتباطات الجيو – ثقافية بين شعوب المنطقة المحيطة بتركيا، ولا سيما منطقة الشرق الأوسط.((Sennar, 2013: 437

د. العامل العسكري. للقوة العسكرية التركية أهمية ومكانه إقليمية لما تمتلكه من قدرات بشرية ومعدات وجاهزيه قتالية يمكنها من تحقيق مصالحها وأهدافها، وتشكل لها قوة ردع كافية، وتعتبر تركيا قوة عسكرية مميزه مدرجه في قائمه اقوي الجيوش في العالم ضمن ما أعدته الشركة الأمريكية (Global Fire power) في تقريرها السنوي لعام ٢٠٢٢، ووفقا لهذا التصنيف احتل

الجيش التركي المرتبة الأولى كأقوى جيش في الشرق الأوسط، وحصل على المركز ٢٢ عالميا، وهو ثاني أكبر جيش في الناتو بعد الجيش الأمريكي؛ لذا تعتبر القوة العسكرية وسيلة مهمة من وسائل تحقيق السياسة الخارجية، وتستخدم أيضا لفرض قوتها ونفوذها وإرادتها السياسية (Global Fire power,٢٠٢٢).

٢) **دوائر اتخاذ القرار التركي.**

إن صنع السياسة الخارجية كانت محكومة بتوجهات المؤسسة العسكرية والمؤسسات الرسمية التركية، إلى أن تمكن حزب العدالة والتنمية من الفوز بالانتخابات، واستطاع أن يشكل حكومة بأغلبية مكنته من الاستمرار وتمرير الكثير من القوانين وتحويل اتجاهات السياسة التركية نحو العمق الإستراتيجي الذي يشكل هدف المصالح التركية، وتتفاوت المؤسسات التركية من مؤسسة إلى أخرى بتأثيرها في صنع السياسة الخارجية، ويمكن رصد أهم هذه المؤسسات وفق الآتي:

أ. السلطة التنفيذية.

(١) رئيس الجمهورية. يعد رئيس الجمهورية في تركيا رئيس الدولة الأعلى وصاحب السلطة العليا في صناعة القرار السياسي والسياسة الخارجية، ويمثل وحدة الأمة التركية، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، باعتباره ممثل الشعب التركي والجمهورية التركية، حيث اتسعت صلاحياته بعد أن أصبح نظام الحكم في الدولة رئاسي، فأصبح له دور بارز في العديد من القرارات الرئاسية كقدرته بإصدار المراسيم، كذلك صلاحيته في إعلان حالات الطوارئ وفقاً لقوانين ودستور الدولة (عبد النبي، ٢٠٢٢).

(٢) مجلس الوزراء. يعدُّ مجلس الوزراء السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، بعد أن ألغي منصب رئيس الوزراء في الانتخابات العامة التركية لعام ٢٠١٨، ويمتلك مجلس الوزراء دور رئيسي في صياغة السياسات الداخلية والخارجية، وضمان تحقيقها، وكل ما يتعلق بتنفيذها، باعتبار وزارة الخارجية هي المسئولة عن ذلك (خضير، ٢٠١٦: ٢٦).

ب. السلطة التشريعية.

السلطة التشريعية في تركيا منوطة ببرلمان من غرفة واحدة (البرلمان التركي) ويتكون من ستمائة عضو يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات، ولا يجوز لأعضاء البرلمان شغل مناصب في إدارات الدولة والهيئات العامة الأخرى والشركات التابعة لها، وطبقا للدستور التركي فإنه يمكن تحديد مهام

واختصاصات السلطة التشريعية التركية وحصرها في مجال السياسة الخارجية بإعطاء مجلس الوزراء الحق في إصدار قرارات تتجاوز الحدود التركية (صلاح، ٢٠١٧).

ج. مجلس الأمن القومي.

يعتبر المجلس هو أعلى هيئة تنسيق أمني في تركيا يضم عسكريين ومدنيين، ويعقد اجتماعا كل شهرين برئاسة رئيس الجمهورية، يبحث فيه التطورات الأمنية الداخلية والخارجية، وهو من أهم المؤسسات التي تلعب دور بارزا في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وأهم اختصاصاته صياغة السياسات العامة للدولة وما يتعلق بالقضايا الأمنية والسياسية والعسكرية وحماية الدولة، وهو المسؤول عن قرارات وتطبيق سياسات الأمن القومي، وتحديد أهداف الدولة الخارجية وفقاً لمقدراتها ومحدداتها، ويتكون المجلس من رئيس الأركان ووزير الدفاع والداخلية والخارجية وقادة القوات البحرية والجوية والبرية، كما يجوز لرئيس الجمهورية دعوة كل من له شأن لحضور المجلس وفقاً لجدول أعمال الجلسة (عبد النبي، ٢٠٢٢).

٣) أهداف السياسية الخارجية التركية.

لعبت السياسة التركية في المنطقة العربية دورًا مهماً خاصة مع الأحداث العربية، حيث أصبحت السياسة التركية الجديدة أكثر اعتمادًا على العلاقات، ولا تتحرك في اتجاه وأحد فقط. فسياسية تركيا اليوم تتناقض مع السياسة الأحادية الجانب التي انتهجتها تركيا في السابق، باعتبارها لا تتماشى مع تطور العلاقات الدولية ومع مصالحها، وبعد أن أصبحت الخيارات أكثر تعقيدًا لم يعد من الممكن تبني اتجاه وأحد، وبالتالي يصبح التنوع هو الخيار الأفضل للتطورات الجديدة في علاقاتها مع الدول، وخاصة المجاورة لها ويمكن تلخيص أهدافها بما يلي (Kamal, 2015: 400):

أ- حماية السيادة والأمن القومي.

تعمل تركيا باستمرار على حماية سيادتها الإقليمية وأمنها القومي بكل ما لديها من قوة وإمكانات وطاقه، من خلال بناء قوات مسلحة ذات قدر وقوة متتميزتين، وعن دور حزب العدالة والتنمية في هذا المجال اتسمت السياسة الخارجية في عهدة بعلاقات دولية واسعة، ولا سيما مع دول الشرق الأوسط والتقارب معها، وأهم ما تتطلبه سياسات الأمن القومي من السياسة الخارجية أمران: الإبقاء على التحالفات مع الغرب وزيادة نشاطها ومشاركتها في سياسات المنطقة، وزيادة التفاعل مع

دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد الانفصالية (محفوظ، ٢٠٠٩: ١٧٦-١٧٨).

ب- سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار.

بذلت تركيا جهودًا كبيرة في هذا السياق ونجحت لسنوات في تحقيق اقتصاد كبير بتواصلها مع الدول المجاورة. ويمكن القول إن هذا المبدأ كان ناجحًا لفترة محدودة، إلا أنَّه وبعد تطورات العربية ثورات الربيع العربي تغيرت شكل العلاقات الدولية في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما السياسة الخارجية لتركيا التي تأثرت بقوة نتيجة هذه التطورات، فمنذ عام ٢٠١١ توترت العلاقات التركية السورية إلى حد كبير بعد معارضة تركيا لحالة القتل والقمع التي يتعرض لها الشعب السوري.

ج- السياسة الخارجية المرتكزة على الاقتصاد.

على صعيد العلاقات الإستراتيجية والفرص الاقتصادية مع العالم العربي، فقد تبنى حزب العدالة والتنمية رؤيا تقوم على تحسين العلاقات مع جميع الدول المجاورة وحل المشاكل معها، حيث بدأت العلاقات مع الدول العربية بالتحسن تدريجيا حتى وصلت إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية، وإلغاء تأشيرات الدخول بشكل متبادل، وزيادة التبادل التجاري، وعقد لقاءات منتظمة بين الأطراف حيث تشكلت مجالس التعاون الإستراتيجي رفيعة المستوى مع العديد من الدول العربية والإسلامية مثل سوريا والعراق والسعودية وقطر والأردن (Suleyman and Muhammed, 2012: 68).

د- التقارب مع العالمين العربي والإسلامي.

يلاحظ إن حزب العدالة والتنمية من الأحزاب النادرة في تركيا والتي تحاول إنتاج سياسة شاملة في العلاقات مع الشرق الأوسط والدول الإسلامية، لا سيما وهو يتمتع بسمعه طيبة في المجتمعات الإسلامية من خلال دعمه للقضية الفلسطينية بقوة، وتحمسه لحلها بعلاقاته الإيجابية مع طرفي النزاع والثقة الكاملة للقيام بهذا الدور، واعتبار ذلك ورقه تتوجه بها حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الداخل التركي والداخل العربي والإسلامي، فتعزز مصداقيتها ومكانتها في السياسة الإقليمية (Sennar, 2013: 447).

ه- التوازن بين الحرية والأمن.

تسعى تركيا للوصول إلى حالة السلم والأمن، باعتبارهما أولوية لصالح شعبها واستقرارهم، والتي من شأنهما أن يؤسسا لعلاقات تعاون متبادلة مع باقي دول المنطقة تعود بالفائدة على الشعوب واقتصادياتها، ما يجعل أي جنوح إلى السلم مرحباً به وبنتائجه، وهذا ما بدأت به سياسة الرئيس التركي

أردوغان حين بدأ العمل على مبدأ تصفير المشكلات مع دول الشرق الأوسط وأهمها دول الخليج العربي كالسعودية والإمارات العربية وقطر كمحاولةٍ تركية لإنقاذ الاقتصاد.

المطلب الرابع: طبيعة وواقع العلاقات الأردنية- التركية، أبعادها ودوافعها ومتغيراتها، طبيعة وأبعاد العلاقات الأردنية- التركية.

حرص البلدان على التقارب فيما بينهما، وسار الملك عبد الله الثاني بن الحسين على خطى والدة الملك حسين رحمه الله وجدة الملك عبد الله الأول، من خلال الحرص على إدامة هذه العلاقات الجيدة مع تركيا وإبقاء هذا التقارب، حيث تتمتع كلا البلدين بالتوافق الواسع في معظم الآراء السياسية وأبعادها المباشرة والغير مباشرة على كلا البلدين وعلى المنطقة بشكل عام. فهناك تنسيق دائم ومستمر بين البلدين لتعزيز أسس هذا التعاون بمختلف أبعاده السياسية والتجارية والاستثمارية والسياحية، وبحث الخطوات والبرامج اللازمة لزيادة وتعزيز هذا التعاون.

أولاً: أثر المتغيرات السياسية في العلاقات الأردنية- التركية وأبعادها.

إن التطورات الأخيرة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط جعلت تركيا تزيد من اهتمامها تجاه المنطقة، لا سيما وأن هذه الأحداث تمس تركيا بشكل مباشر بحكم الجوار الجغرافي، فقامت تركيا بتركيز علاقاتها مع الأردن حيث شهدت العلاقات الأردنية- التركية في الفترة الأخيرة تطوراً سريعاً وملحوظا في مختلف مجالات العمل، وصف هذا التوافق من قبل بعض الخبراء في العلاقات السياسية الدولية بأنه تناغم أيديولوجي وسياسي في مختلف المجالات، لإدراك البلدين بان مصلحة الطرفين هي تعزيز علاقاتهما في الوقت الحاضر وفي المستقبل، والعمل لصالح البلدين على جميع المستويات، ويأتي الإدراك الأردني لدور تركيا الجديد بصفتها جهة فاعله ومركزية في دول شرق البحر الأبيض المتوسط، ولها دور بارز ومهم في العديد من أزمات المنطقة الحالية.

ويمكن الحديث هنا عن تطور العلاقات الأردنية- التركية، وكيفية التعاون فيما بينهما على أسس منها: التنسيق حول التحديات المشتركة بينهما بما في ذلك التعاون الأمني والثقافي والفكري لمواجهة تحديات التطرف والإرهاب المحتملة، والتعاون في دعم القضية الفلسطينية والعمل معا لحماية القدس والأقصى والشعب الفلسطيني وإنهاء معاناته، والعمل على حل الخلافات الطائفية بين الدول المحيطة وخاصة دول الجوار (العراق وسوريا)، وحل خلافات الدول الإسلامية التي تأثرت بالربيع

العربي لما فيه مصلحه البلدين ومصلحة المنطقة ككل (الحمد، ٢٠١٧: ٨).

لذا نجد الأردن وتركيا الأكثر وضوحا في المنطقة، من خلال رفضهما لما سمي بصفقة القرن، والأكثر التزاما بشروط ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في العيش بسلام، وفي هذا الإطار تقف تركيا إلى جانب الأردن وتدعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية، ولم يخلُ أي محفل من المحافل أو من الزيارات الأردنية لتركيا من التعبير والتقدير للأردن ملكا وحكومة وشعبا لمواقفها المشرفة تجاه القضية الفلسطينية، وتجدد هذه المواقف الداعمة والزيارات المختلفة مدى الرغبة في تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث تتطابق وتلتقي المصالح الإستراتيجية لكل منهما.

ثانيًا: أثر وأبعاد المتغيرات الأمنية وموازين القوى في العلاقات الأردنية- التركية.

غاب الحضور التركي بعلاقاته مع العرب منذ عام ١٩٣٣، وأثناء فترة الحرب الباردة حاولت تركيا أن تكون جزءا من أوروبا، في حين تعتبر تركيا إن ارتباطها بالغرب جاء لأمر يتعلق بمصالحها وأولوياتها، وأنه لا يمكن الاستغناء عن علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، لأنها تتشارك معهم في القيم والدين والقضايا، وتعتبر تركيا إن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ومحاولتها الدخول فيه قد أثر سلبا على علاقاتها مع العرب والمسلمين، ولكنها تسعى دائماً لأن تكون الأقرب لمصالحهم بقدر الإمكان، وتعتبر القضية القبرصية والأرمنية والكردية من القضايا العالقة بين تركيا والعرب، والتي تحتاج لوقت وجهد كبيرين لحلها (اللويبد، ٢٠١٠: ٣٠).

ومع بداية القرن الحادي والعشرين تسعى الأردن والدول العربية وتركيا لإيجاد تعاون وتكامل فيما بينها فَي مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية وعلى رأسها التكامل الأمني، ويتفق الجميع على إن تحقيق الأمن عامل مهم في تحقق الاستقرار للمنطقة، وتدرك جميع دول المنطقة إن وجود الحروب والنزاعات فيها دليل على عدم الاستقرار الأمني الإقليمي، ويسعى الجميع إلى تحقيقه من خلال التوقيع على اتفاقّيات عسكرية ثنائية وإقامة تحالفات عسكرّية ومنظمات دفاعيّة جماعيّة لضمان الأمن الجماعي لها، مما أعطى تركيا فرصا مستمرة لتعظيم دورها في المنطقة.

تتشارك الأردن وتركيا المخاوف نفسها من التمدد الإيراني في المنطقة، والتي نجحت في التمدد إقليمياً بعد احتلال العراق، بدايةً في توغلها بالمنطقة، وامتداد نفوذها بشكل مباشر إلى العديد من الدول العربية كالعراق وسوريا واليمن ولبنان، ومحاولتها الوصول إلى البحرين وتهديد بعض دول الخليج كالسعودية، هذه المخاوف أوجدت تقارباً واضحاً بين مجمل دول المنطقة، فأصبح هناك تقاربا

بين كل من تركيا والأردن والسعودية والإمارات وباقي الدول العربية، فضلاً عن اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، والتي ترقى بنودها إلى مستوى تحالفي، إذ تهيمن إسرائيل على الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات بعلاقات اقتصادية وأمنية وإستراتيجية تعزز من مكانته الإقليمية.

تعاني الأردن وتركيا من وجود للتنظيمات الإرهابية على أراضيهما والذي يغذيه متطرفون باسم الدين الإسلامي، وهو يمثل تحديا تواجهه أجيال المنطقة في ظل غياب قيم الأمن الشامل والاستقرار المستمر، ويتفق الطرفان على إن استمرار الفوضى الأمنية في الدول المجاورة هو الذي يغذي حواضن الإرهاب والتي تنتج أجيالا من المتطرفين والإرهابيين.

ثالثًا: أثر المتغيرات الاقتصادية في العلاقات الأردنية– التركية وأبعادها.

يظهر كل من الأردن وتركيا حرصا على تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، وبما إنهما يرتبطان بعلاقات اقتصادية تجارية تعود لبداية التسعينات من القرن الماضي بتأسيس مجلس الأعمال الأردني التركي في العام ١٩٩٤، ولهدف بناء علاقات اقتصادية متينة بين البلدين وتعزيز التبادل التجاري والتعاون بين قطاعات العمال بينهما. ويشجع المجلس القطاع الخاص في البلدين على التعاون التجاري والاستثماري.

بعد زيادة حجم الصادرات والواردات بين البلدين ومضاعفتها بشكل ملحوظ، أخذ الطرفان بالتفكير بإنشاء منظمة تجارة حرة بينهما حيث وقعت تركيا اتفاقية تجارة حرة مع الأردن (WTO) في عام ٢٠٠٩، للتغلب على ما أسمته بعدم كفاية لوائح منظمة التجارة العالمية، ولفتح أسواق جديدة متعددة الأطراف لصناعاتها المتعددة (Bozkurt, 2017: 613). وبعد أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في آذار عام٢٠١١، كما اتفق عليها في السابق، ارتفعت الواردات الأردنية من تركيا بنسبة ٢٣%، في حين زادت الصادرات الأردنية إلى تركيا بنسبة ٣% فقط، وفق البيانات الأردنية، ونتيجة لهذا التفاوت في زيادة النسب بين الواردات والصادرات، واعتقاد الأردن إن ذلك يساهم في ارتفاع العجز في الميزان التجاري لمصلحة تركيا، ألغى الأردن اتفاقية التجارة الحرة في عام ٢٠١٨، والتي استمرت سبع سنوات تقريبا (شتيات، ٢٠١٨: ٢٣).

رأى الأردن وتركيا إلى ضرورة توسيع وتنويع أطر التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين على أساس ثابت، وبما يخدم المصالح المشتركة لكلا البلدين، والدفع بالعلاقات نحو المزيد من التعاون، لا سيما في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتبادل الخبرات، فجاء الاتفاق على توقيع اتفاقية لإنشاء لجنة

اقتصادية مشتركة بينهما في ٤ تشرين أول عام ٢٠١٩. وبموجب هذه الاتفاقية، أتيح للطرفين فرصة التعاون خاصة في مجالات الاقتصاد والاستثمارات، والعمل لزيادة فرص التعاون وتعميقها في الوقت الذي تم فيها إنهاء اتفاقية التجارة الحرة، وقامت هذه اللجنة بالتوقيع على الاتفاقيات التي ستساعد على تحقيق التوازن بين فوائد البلدين بطريقة متوازنة. وأن هذه الاتفاقات مجملها في مجالات الاستثمار والتجارة الحرة والخدمات والسياحة' وفيما بعد وقعت العديد من الاتفاقيات والبرتوكولات تجاوزت في عددها الأربعين اتفاقيه وبرتوكولا، حيث بلغت قيمة الاستثمارات التركية التي تدفقت إلى المملكة خلال السنوات الماضية (٢٨٣) مليون دولار تركزت في قطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية، والبنية التحتية (موقع وزارة التجارة التركية: ٢٠٢٢).

ثالثا: أثر وأبعاد العلاقات التركية- الإسرائيلية.

تأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي على الدوام، حيث سيطر هذا الصراع على سياسة تركيا الخارجية مع الدول الأطراف طيلة العقود الماضية، وكانت إستراتيجية تركيا في هذا الإطار تقوم على الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل، وتقديم دعمها السياسي لحل هذا الصراع، إلا أن انطلاق عملية السلام وما ترتب عليها من اعتراف عربي بإسرائيل أسهم في تقريب تركيا إلى إسرائيل، وأعطتها مبررا قويا للتعاون مع إسرائيل (السرحان وخالد، ٢٠١٨: ١٧٩).

ويمكن القول: إن العلاقات التركية- الإسرائيلية دخلت مرحلة جديدة منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، وتميزت العلاقات بينهما بالتراجع التدريجي، ما لبثت أن تحولت في طبيعتها ونوعيتها من علاقات تحالف كانت سائدة بين الدولتين من عام ١٩٩٣-٢٠٠٣ إلى علاقات تناقض وصدام، ومرحلة فتور بسبب استخدام الكيان الصهيوني قوته المفرطة ضد الفلسطينيين عام ٢٠٠٩، وقتل تسعه أشخاص أتراك على متن سفينة المساعدات التركية المتجهة إلى غزة، إلا أن العلاقات بينهما ما زالت مستمرة (دوزي، ٢٠١٦: ٢٩١- ٢٩٢).

ومع هذا التوتر في العلاقات بين تركيا وإسرائيل فقد تطورت التوجهات التركية تجاه المنطقة العربية، إلا إنها لم تصل إلى حد التوافق والتكامل والانسجام الذي تؤسس لقيام علاقات تركية- عربية تقوم على أساس المصالح والشراكة المتبادلة مما يغلق الباب أمام إسرائيل.

رابعاً: دوافع ومتغيرات العلاقات الأردنية- التركية.

تولدت العلاقات الأردنية التركية في مراحل تاريخية مهمة ومتجذرة في القدم، والتي تقوم على مرتكزات تاريخية وثقافية ودينية وجغرافية تفرض على البلدين أن يطورا علاقاتهما في جميع المجالات،

لأنهما في منطقة أحوج ما تكون إلى تضافر الجهود للعمل المشترك، والعمل على حل الخلافات، من أجل تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي لدى الجانبين.

أولاً: العامل الديني والموروث التاريخي.

لعب العامل الإسلامي دورا مهما بتأسيسه لعلاقة قوية ما بين العرب وتركيا، وبالرغم من اعتبار تركيا دولة علمانيه، إلا إن شعبها شعب مسلم، وتعتبر تركيا أول دولة إسلامية تنتهج المذهب العلماني الذي فرضه مصطفى أتاتورك وجعله من مواد الدستور، محاولا فيه اقتلاع العقيدة والشريعة من عقل المسلم (الحضرمي، ٢٠١٧: ٢٣٨). واشتهر عن الأتراك بأنهم من الشعوب التي أدت واجبها بشكل كبير في سبيل انتشار الإسلام وصونه، وكان العالم الإسلامي يتكون من تشكيلين سياسيين مختلفين الأول يتمثل بالدولة العثمانية التي تمتلك مؤسسه الخلافة الإسلامية والتي تصارع من أجل عدم استعمارها، والثاني يتمثل بالدول الإسلامية التي استعمرت(أوغلو، ٢٠١٠: ٨٩).

وعند الانتقال للفترة الزمنية للدراسة أي بعد عام ١٩٩٩، استمرت تركيا بعلاقاتها المتوازنة مع الغرب والعرب والإسلام، إلى أن جاءت انتخابات عام ٢٠٠٢، وفاز بها حزب العدالة والتنمية فوزا ساحقا أمام القوى الأخرى، وخاصة العلمانية منها، فقام بإظهار دور كبير في التحول لدور تركي فعال في المنطقة وفي الإقليم، وأظهر انفتاحه على العالم العربي والإسلامي. وينطلق الموقف التركي بارتباطه بالقضية الفلسطينية من خلال موروثها الديني الإسلامي، وأيضا من خلال نظره الشعب التركي المسلم للمقدسات الإسلامية، والتي تخضع لعده اعتبارات على رأسها الموقف الديني اتجاهها، والذي يرى بعدم مشروعية احتلال فلسطين، ويرى في ذلك تآمر دولي اشترك فيه العديد من الدول الكبرى مع الصهيونية لضرب الإسلام واحتلال أرضة بالقوة (بوبوش، ٢٠١١: ٤٩).

وخلال المدة بين عامي ١٩٩٠– ٢٠٠١، انتهى وضع تركيا للتحول بقبول صعود التيارات الإسلامية في الحياة السياسية، وما أظهره فوز حزب العدالة والتنمية خير دليل على ذلك، بالوقت الذي أخذت فيه الدول العربية مرحلة الضعف السياسي بتباين مواقفها من حرب العراق، وبعد عام ١٩٩٩ اتجهت تركيا بعلاقاتها للتوازن ما بين العرب والغرب، لكونها تقع بين وسطين لتحاول تأكيد أهمية هذا التوازن في الحياة السياسية التركية من خلال: ارتباطها مع العرب بروابط إسلامية تاريخية، وارتباطها مع أوروبا بروابط سياسية وثقافية (عطوان، ٢٠١٨: ١٩٩– ٢٠٠).

ثانياً: العامل المكاني والجغرافي.

عند النظر إلى خريطة الشرق الأوسط نجد أن أهمية هذه المنطقة لا تأتي من مساحتها الشاسعة أو حجم سكانها أو وفره خيراتها فحسب، بل من خلال موقعها المهم والمميز والحيوي الذي يربط قارات العالم الثلاث (أوروبا، أسيا، أفريقيا) ببعضها، ووسط هذه الجغرافيا الواسعة للشرق الأوسط تعيش تركيا؛ إذ تتشارك بحدودها البرية مع ثلاث دول من دول الشرق الأوسط (العراق، سوريا، لبنان) بخط حدود يبلغ طوله (١٦٧٣) كم، بنسبه ٦٣% من إجمالي حدودها السياسية (الحضرمي، ٢٠١٧: ٢٦١).

يتميز موقع الأردن وتركيا بمميزات تجعل لكل منهما أهمية جغرافية إستراتيجية، يحتاجه كل طرف منهما، فموقع الأردن يشكل لتركيا البوابة الجنوبية لدول الخليج العربي ودول إفريقيا، وتعتبر تركيا من خلال موقعها الجغرافي والذي يمثل البوابة الشمالية للوطن العربي، وهذا التميز لموقع الدولتين يمنحهما المزيد من العلاقات المختلفة وعلى جميع الأصعدة، لذا فإن أية اتصالات إقليمية أو دوليه لا بد لها أن تأخذ في حسبانها الموقع المميز لتركيا والأردن على حد سواء.

لقد فرضت الجغرافيا على الأردن وتركيا، ضرورة عدم تجاوز حدود التعاون ولو بحده الأدنى، مع عدم التمادي في الخلافات، فالمصلحة العربية الدفاعية مرتبطة بجغرافية تركيا التي تمثل بموقعها جدارا دفاعيا شمال الوطن العربي، وعندما خرقت فيه إيجابية هذا الجدار وقع على العراق ضغط كبير نتيجة التدخلات الإيرانية، والمصلحة التركية تفترض عدم وجود جوار جغرافي معادي لها رغم وجود بعض القلاقل التي قد تشكل تهديدا على طول حدودها مع الدول العربية، إلا إن ذلك لا يمنعها من تحقيق بعض مصالحها لقربها من العالم العربي، وفوق ذلك كله ترى تركيا إن في موقعها مصلحه إقليمية يجب عليها استغلاله لتحقيق تلك المصلحة (المصدر نفسه: ٢٦١).

ويرى الدكتور علي محافظه: إن الموقع الجغرافي السياسي للأردن شكل عاملا دائما في دفع الأردن للقيام بأدوار فاعلة، في كثير من القضايا الإقليمية والعربية، فالأردن بحكم موقعه يشكل حلقه وصل بين البحر الأبيض المتوسط والعراق، وبين مصر مع العراق، أو مع شرق الوطن العربي، ويضيف: بأن موقع الأردن هو أيضا حلقة الوصل بين بلاد الشام وتركيا مع شبه الجزيرة العربية، وأن هذا الموقع مهم جدا، ويجب أن يكون له تأثير وتأثر، وأصبح له دور أكثر أهمية مع قيام الكيان الصهيوني، الذي يمثل مصدر تهديد للدول المجاورة وخاصة الأردن التي تمثل أطول حدود مواجهة معه، وهو يشكل مصدر تهديد للمنطقة كاملة (محافظه، ٢٠١٠: ٨١).

يبحث الأردن وتركيا حاليا بحكم موقعهما الجغرافيين المميزين إنشاء ممرات نقل بين البلدين ومحاولة ربط أوروبا بالشرق الأوسط عبر الأردن، بتفعيل اتفاقيات النقل المشتركة لتعزيز التجارة وانسيابها ما بعد الأزمة السورية، وهناك أكثر من تصريح أردني وتركي بأن هناك اتفاق يتم بحثه لإقامة خط بحري بين البلدين يتمتع برسوم جمركية منخفضة، لتعزيز الحركة التجارية كبديل عن الخطوط البرية المتوقفة حاليا، وأشار أن المفاوضات قائمه بين الجانبين لإزالة عوائق الرسوم على السفن، وفي حالة انتهاء الأزمة السورية سيتم العمل على تفعيل هذه الاتفاقيات، وإيجاد ممرات من الشرق الأوسط والخليج عبر الأردن وتركيا إلى أوروبا وبالعكس (الدويري، ٢٠١٧).

الخاتمة:

تميزت العلاقات الأردنية– التركية عن علاقات غيرها من الدول الأخرى، بوصفها علاقات قائمه على الموروث التاريخي والإسلامي والروابط القومية بينهما، وعلى المصالح المشتركة للبلدين في شتى المجالات والجوانب، وعلى مدى حرصهما على تمتين هذه العلاقات المنطلقة من الثوابت القومية تجاه قضايا المنطقة لما فيه مصلحه البلدين والمنطقة بشكل عام.

فرضت تطورات الأحداث التي شهدتها المنطقةحالة من التقارب السياسي والأمني بين البلدين بفعل تأثير هذه الأحداث وتزايد التدخلاتالخارجيةفي الدول المحيطة لهما، والتيفرضتنفسهاعلى مسار هذه العلاقاتبالإضافة للتطورات في شؤونالدول العربيةوالإسلاميةومستجدات ثورات الربيع العربي، فضلاً عنمسألةتوازن القوىعلىالمستوى الإقليمي وتصاعدنفوذدولإقليميةكإيران بشكل يهدد المصالح الأمنية العليا لتركيا والمصالح العربية والإسلامية.

وعلى ضوء ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- إن العلاقات الأردنية– التركية لم تكن حديثة العهد، وقد مرت بالكثير من التطورات والمراحل التي أثرت على طبيعة تلك العلاقات، واعتبر البعد الإسلامي والتاريخي والقومي من أبرز تلك المتغيرات التي حققت نوع من التقارب بين الأردن وتركيا في الكثير من المراحل.

٢- يتفق صانعو القرار في الأردن وتركيا في معظم التوجهات التي تتعلق السياسة الخارجية، نظرا لتشابه أهداف سياسة البلدين الخارجية إلى حد كبير، خاصة في حرصهما على استقرار وأمن الدول المجاورة لهما ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

٣- يحرص البلدان على إقامة علاقات جيدة مبنية على مصالحهما المشتركة، ويسعيان لتطوير مستقبل علاقاتهما الثنائية في مختلف المجالات، من خلال مجموعه من التفاهمات والأسس والمنطلقات والمحددات التي تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين.

٤- وجد للجانب الاقتصادي دور كبير في عملية التقارب والتعاون بين البلدين، انعكس إيجابا على مختلف المجالات السياسية وزيادة التنسيق الأمني بالإضافة إلى سعيهما للتعاون والتكامل الاقتصادي من خلال التوقيع على عده اتفاقيات وبروتوكولات اقتصادية.

٥- شهدت الأبعاد والمتغيرات السياسية والأمنية للأحداث الإقليمية الكثير من التطورات والمتغيرات، والتي لعبت دورًا كبيرًا في تطور العلاقات بين البلدين من خلال القضايا ذات الاهتمام المشترك والفرص والتحديات، والرؤى المستقبلية.

٦- يسعى كل من الأردن وتركيا إلى التعاون لتحقيق السلم في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان لهما دور كبير في معظم عمليات السلام التي حصلت، بهدف إيجاد منطقة مستقرة وآمنة والعمل على تعزيز السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن استخلاص التوصيات التالية:

١. ضرورة تقوية العلاقات الأردنية التركية وتعزيزها، واستغلال السمات المميزة للإستراتيجية التركية باقترابها من القضايا العربية والإسلامية وتعاطفها مع الشعب الفلسطيني، وهو ما حقق لتركيا التقارب مع العديد من الدول العربية.

٢. التمسك بمرتكزات السياسة الخارجية وثوابتها لكلا البلدين في عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول الأخرى، ودعم سياسة الحوار في تسوية الأزمات وحل الخلافات، ونبذ التدخل الأجنبي بمختلف أزمات المنطقة.

٣. الاستفادة من الموقع الإستراتيجي والمميز للأردن وتركيا، باعتبار إن موقع الأردن يشكل بوابة تركيا للدول العربية وإفريقيا، وتشكل تركيا بوابة الأردن والدول العربية على أوروبا والغرب من خلال التبادل الاقتصادي المشترك.

٤. توسيع آفاق التعاون في المجالات الاقتصادية ورفع حجم التبادل الاستثماري بين الأردن وتركيا، واستغلال الفرص والحوافز التي تقدمها الدولتان كتشجيع الاستثمار، والإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات دخول المستثمرين لكلا البلدين.

٥. زيادة حجم التعاون المشترك بين البلدين، وخاصة على الصعيد الأمني عبر بناء التحالفات

العسكرية والأمنية في ظل الظروف الأمنية الراهنة التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، وما نجم عنها من تدخلات إقليمية وخارجية تهدد مستقبل المنطقة.

المراجع.

المراجع باللغة العربية.

أ. **الكتب:**

- أوغلو، أحمد داوود (٢٠١٠). **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،** (ط١)، ترجمه: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.
- تليلان، أسامة عيسى (٢٠٠٠). **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية،** (ط١)، مطبوعات وزارة الثقافة، الأردن.
- الحضرمي، عمر (٢٠١٧). **العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها،** (ط٢)، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.
- الحسن، إحسان محمد (٢٠١٥). علم الاجتماع السياسي، (ط١)، دار وائل للنشر، الأردن.
- حسين، محمد عبد (٢٠١٢). **تاريخ الشرق الأوسط الجديد والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى، دراسة تاريخية تحليلية نقدية،** (ط١)، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
- خضير، محمد ياس (٢٠١٦). **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية، خرائط السياسة الخارجية،** المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر.
- سليم، محمد السيد (١٩٩٨). **تحليل السياسة الخارجية،** (ط٢)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- عباس، أحمد (١٩٩٦). **العلاقات الدولّية: أصولها وقضاّياها المعاصرة،** مكتبة عّين شمس للنشر، مصر.
- عيسى، محمود خيري وغالي، بطرس (١٩٧٩). **المدخل في علم السياسة،** مكتبه الأنجلو المصرية، مصر.
- العقابي، علي عودة (٢٠٠٠). **العلاقات الدولية: دراسة تحليله في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات،** دار الكتب العلمية للنشر، بغداد.
- الكعكي، يحي أحمد (٢٠٠٣). **الشرق الأوسط وصراع العولمة،** (ط١)، دار النهضة العربية، لبنان.

- محفوظ، عقيل سعيد (٢٠٠٩). **سوريا وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، (ط١)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- المنوفي كمال (١٩٨٧). **أصول النظم السياسية المقارنة**، (ط١)، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.
- نوفل، ميشال (٢٠١٠). **عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان.

ب. الصحف والمجلات:

- أبو دامس، زكريا والعتوم نبيل(٢٠١٧). دينامية السياسة الخارجية الأردنية في التعامل مع التحديات الإقليمية ٢٠١٠-٢٠١٥، **مجلة كلية الآداب**، العدد٦٠، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- بوبوش، محمد (٢٠١١). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد٥٥، الأردن.
- الحمد، جواد (٢٠١٦). أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودورها الإقليمي، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد٧٧، الأردن.
- الحمد، جواد (٢٠١٧). في إستراتيجية تموضع الأردن عربيا وإقليميا. **مجلة دراسات شرق أوسطيه**، العدد٨١، الأردن.
- الدعجة، حسن، والحموري، منال (٢٠٢٠). دور المؤسسات الأردنية الرسمية في صنع السياسة الخارجية، **المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية**، المجلد٤، العدد٣، الجزائر.
- دوزي، وليد (٢٠١٦). الدور الإقليمي التركي في منطقة الشرق الأوسط في عهد حزب العدالة والتنمية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية** . العدد٩، العراق.
- الدويري، محمد (٢٠١٧). الأردن وتركيا يتفقان على ممرات نقل بري لربط الشرق الأوسط بأوروبا، **صحيفة الرأي الأردنية**. تاريخ ٢٠١٧/٧/٩، عمان، الأردن
- السرحان، صايل فلاح وخالد، سلمان (٢٠١٨). المتغيرات السياسية والأمنية للعلاقات التركية-الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية- العربية: ٢٠٠٢-٢٠١٤، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٤٥، العدد٤، فلسطين.
- شرقي، نهرين جواد (٢٠١٩). مرتكزات السياسة الخارجية التركية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة**

العلوم السياسية، العدد (٥٤)، جامعة بغداد، العراق.

- عطوان، عباس (٢٠١٨). تركيا والعرب بين التاريخ وتوازن المصالح، رؤية عربية، **مجلة تحولات**، العدد١/٢٠١٨، لبنان.
- محافظه، علي (٢٠١٠). الدور الإقليمي للأردن واتجاهات التحول، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد ٥٣، الأردن.

ج. الرسائل الجامعية:

- البريزات، محمود مبارك (٢٠٢١). **خيارات السياسة الخارجية الأردنية في ضوء" صفقة القرن" إقليميا ودوليا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- زيوت، هلال صالح (٢٠١٧). **أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الأردنية التركية ٢٠٠٢-٢٠١٦**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- شتيات، أحمد فؤاد (٢٠١٨). **اتجاهات الإسلام السياسي في تركيا وأثرها في العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية (الأردن، تونس، مصر) بين عامي ٢٠٠٢-٢٠١٥**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، الأردن.
- الفاعوري، راكان شمس الدين (٢٠١٣). **عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية١٩٩١-٢٠١٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: عمان، الأردن.
- اللويبد، اشرف خلف (٢٠١٠). **العلاقات العربية- التركية والاستقرار الإقليمي فَي الشرق الأوسط (2001_2009))** دراسة حالة: العراق و سورّيا، رسالة ماجستير غ منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- النجداوي، محمد هادي (٢٠١٤). **أثر المتغيرات الداخلية والخارجية في صناعه السياسة الخارجية للدول العربية**، دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- الهزايمة، محمد عوض (١٩٩٤). **الأيدولوجيا والسياسة الخارجية: دراسة مقارنه**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كليه الحقوق والعلوم السياسية، تونس.
- الوريكات، معتز(٢٠١٦). **أثر التحديات الداخلية والخارجية في السياسة الخارجية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

د. المواقع الإلكترونية:

- صلاح، مصطفى محمد (٢٠١٧). **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى أردوغان**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية على الموقع الإلكتروني:

خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.

- عبد النبي، أحمد محمد (٢٠٢٢). **تأثير الحركات الإسلامية على السياسة الخارجية التركية: دراسة حالة- حزب العدالة والتنمية**. المركز **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صحيح.** العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، على الموقع الإلكتروني: https: //democraticac.de

- موقع وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية (٢٠٢٢). على الموقع الإلكتروني:

https: //www.mfa.gov.jo.

- موقع بوابة الإحصاءات الرسمية التركية (٢٠٢٢). على الموقع الإلكتروني:

https: //www.resmiistatistik.gov.tr.

- ارتفاع صادرات الأردن (٢٠٢٢)، على الموقع الإلكتروني:

https: //www.skynewsarabia.com.

- موقع وزارة الخارجية التركية (٢٠٢٢). على الموقع الإلكتروني:

https: //www.mfa.gov.tr/urdunekonomisi.

- الموقع وزارة التجارة التركية: **اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي الموقعة بين الأردن وتركيا**(٢٠١٩)، على الموقع الإلكتروني: .https: //ticaret.gov. tr

المراجع باللغة الأجنبية:

أ. مراجع باللغة الإنجليزية:

- 2022 World Military Strength Rankings (2022). **Global** Fire **power**. on the web website: https: //www.global firepower.com.

ب. مراجع باللغة التركية وترجمتها.

- Bozkurt, Osman(2017). Case study: **The Free Trade Agreement between Turkey and Jordan and its effects on bilateral trade**, Istanbul University

Commercial Journal of Social Sciences, Vo 16 - Issue: 31 ,Turkey.

- Demirtaş. Bahattin (2015**). Turkey-Jordan Relation In The Face Of** Middle **Eastern Developments (1923-1980).** Proceedings - 2nd International Conference on Education and Social Sciences 2-4 February 2015, Turkey.
- Sennar, Borko (2013).**The Foreign Policy of the Justice and Development Party: An Overview of Turkish Discourse**, Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Süleyman Demirel University, Volume 18, No3, Turkey.
- Ceker, Ali Zana (2010). **Trade relations between Turkey and Jordan**, unpublished master's thesis, Marmara University, Turkey.
- Suleyman, Guder and Muhammed, Huseyin (2012). **Basic criteria for Turkish foreign policy after 2000 and Middle East policy**, p68 ,on the website: https: //insanvetoplum.org/content. Turkey.
- Kamal, Wan Moghani (2015)**. Directions of Turkish Foreign Policy since 2002**, The Mediterranean Journal of Social Sciences, Vo 6, No 4, Rome.
- Volkan, Odabas (2012). **Analysis of Central Asian Countries and Turkey for Integration, Unpublished Master's Thesis**, Bilecik Adyali University, Turkey.
- Yilmaz, Fatih Musab (2020). **The Arab Spring Between Turkey And The Middel East States Effect On Economic Relations**, Ahi Evran Academic Journal of Social Sciences, Vo 1, Issue 1, Turkey.

The Electoral System in Light of the Jordanian Election Law no. (4) of 2022 Analytical & Critical Study

Eid Ahmad Alhosban[(1)*]

(1) Professor, Faculty of Law, Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan.

Received: 13/01/2023
Accepted: 02/04/2023
Published: 29/06/2023

* ***Corresponding Author:***
eidho2010@aabu.edu.jo

Abstract

The significance of this study stems from the importance of electoral systems and their role in producing elected councils based on partisan pluralism, for the possibility of transforming into parliamentary governments stemming from the party or party alliance that obtains the parliamentary majority.

The study comes to answer the main problem, which is: To what extent was the legislator able in the new election law 4/2022 to establish a tight legal organization for the electoral system to form the Jordanian Parliament, whether in terms of forming local lists or the general list and the effectiveness of distributing seats to them.

The study concluded that the new election law did not achieve the main objective which is strengthening partisan pluralism and activating its role in the electoral process, as it was characterized by legal uncertainty and shortcomings in some aspects of regulation. Therefore, the study recommended the need to reconsider the legal regulation related to the distribution of seats among the local electoral constituencies on the one hand, and the general electoral constituency in terms of increasing the seats for the general electoral district, on the other hand.

Key words: Electoral System, Electoral Threshold, General Electoral Constituency, Local Electoral Constituency, Proportional Electoral System.

النظام الانتخابي في ضوء قانون الانتخاب الأردني رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ ـ دراسة تحليلية نقدية ـ

عيد أحمد الحسبان[١]

(١) أستاذ، كلية القانون، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

ملخص

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية النظم الانتخابية دورها في إفراز مجالس منتخبة على أساس التعددية الحزبية؛ لإمكانية التحوّل للحكومات البرلمانية المنبثقة من الحزب أو التحالف الحزبي الذي يحصل على الأغلبية البرلمانية.

تأتي الدراسة للإجابة على إشكالية الرئيسة وهي: إلى أي حد استطاع المشرع في قانون الانتخاب الجديد ٢٠٢٢/٤ وضع تنظيم قانوني مُحكم للنظام الانتخابي لتشكيل مجلس النواب الأردني سواء من حيث تشكيل القوائم المحلية أو القائمة العامة وفعالية توزيع المقاعد عليها.

وتوصلت الدراسة إلى أن قانون الانتخاب الجديد لم يحقق الهدف الأساسي وهو تعزيز التعددية الحزبية وتفعيل دورها في العملية الانتخابية؛ لأنه اتسم بعدم اليقين القانوني والقصور في بعض جوانب التنظيم. ولذا أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في التنظيم القانوني المتعلق بتوزيع المقاعد بين الدوائر الانتخابية المحلية من جهة والدائرة الانتخابية العامة لجهة زيادة مقاعد الأخيرة، من جهة أخرى.

الكلمات الدالة: النظام الانتخابي، العتبة الانتخابية، الدائرة الانتخابية العامة، الدائرة الانتخابية المحلية، نظام الانتخاب النسبي.

المقدمة:

يُعدُّ النظام النيابي هو الشكل الأكثر تطبيقاً في ظل النظم الدستورية المعاصرة لما له دور في تفعيل المشاركة الشعبية في تشكيل المجالس المنتخبة، وقد تبنى النظام الدستوري الأردني النظام النيابي في المادة الأولى من دستوره لعام ١٩٥٢، والتي جاء فيها: (المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة،... **ونظام الحكم فيها نيابي** ملكي وراثي)، واستناداً لهذه المادة فقد كرس المشرع الدستوري أركان النظام النيابي الأساسية وعلى رأسها وجود مجلس منتخب لمدة محددة، وبالتالي يتم إجراء الانتخاب العام كل أربع سنوات كأصل عام ما لم يتم حل المجلس قبل نهاية مدته. وحيث إن العملية الانتخابية هي العملية التي من خلالها يتم تفويض الأمة لسيادتها لكي تمارس من قبل المجلس المنتخب، وعليه فإن الانتخاب يُعد من أهم وسائل إسناد السلطة في النظم الديمقراطية

(Bormann Y Golder, 2013, 360)، لأنه يعمل على تكريس التشاركية في الحكم ويسهل عملية التداول على السلطة بين الأحزاب والتحالفات الحزبية، بهدف التحوّل في مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه المعاصر ليصبح الفصل بين الأكثرية البرلمانية والأقلية البرلمانية.

وحيث أحال المشرع الدستوري على القانون المكمل للدستور[1] تنظيم الأحكام التفصيلية المتعلقة بانتخاب مجلس النواب استناداً للمادة (٦٧/ ١) من الدستور. واستجابة لإرادة المشرع الدستوري فقد صدر أخر قانون للانتخاب وهو القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ وهو النافذ وقت إعداد الدراسة، وجاء هذا القانون بمجموعة من الأحكام القانونية المستجدة بخصوص النظام الانتخابي لتشكيل مجلس النواب، الأمر الذي دفع لإعداد هذه الدراسة التحليلية النقدية للنصوص المتعلقة بالنظام الانتخابي.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة من أهمية النظام الانتخابي في تشكيل مجلس نيابي ممثلاً لكافة شرائح المجتمع والقوى الفاعلة فيه، كما لا يخفي أهمية الدراسة التحليلية النقدية للتنظيم القانوني للنظام الانتخابي الجديد، ناهيك عن الأهمية العلمية والعملية للدراسة لكونها تتناول موضوعاً على درجة كبيرة من الأهمية في مجال التحوّل الديمقراطي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوقوف على أهم الإيجابيات التي جاء بها هذا القانون من خلال تبنيه الانتخاب على أساس القوائم النسبية المفتوحة على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية، والقائمة الوطنية المغلقة على المستوى الوطني، هذا من جهة. ومن جهة أخرى رصد أهم الجوانب السلبية لهذا التنظيم القانوني؛ وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالنظام الانتخابي في القانون الجديد، سواءً ما تعلّق منها بالضوابط القانونية للقوائم المحلية أو القائمة الوطنية والوقوف على معايير توزيع المقاعد على القوائم الفائزة في العملية الانتخابية.

وستحاول الدراسة الإجابة على **الإشكالية الرئيسة** التالية: إلى أي حد استطاع المشرع في قانون الانتخاب الجديد ٤/ ٢٠٢٢ وضع تنظيم قانوني مُحكم للنظام الانتخابي لتشكيل مجلس النواب الأردني سواءً من حيث تشكيل القوائم المحلية أو القائمة العامة، وفعالية توزيع المقاعد عليها.

أسئلة الدراسة:

١- ما هو التنظيم القانوني لتشكيل القائمة المحلية المفتوحة وقبول ترشيحه؟.
٢- ما هي الضوابط القانونية وضمانات قبول القائمة المحلية المفتوحة؟.
٣- ما هو التنظيم القانوني لتشكيل القائمة الوطنية المغلقة وقبول ترشيحها؟
٤- ما هي الضوابط القانونية وضمانات قبول القائمة الوطنية المغلقة؟.
٥- ما هي معايير توزيع المقاعد على القوائم المحلية المفتوحة والإشكاليات المترتبة على ذلك والسبل القانونية لحلها؟.
٦- ما هي معايير توزيع المقاعد على القائمة الوطنية المغلقة والإشكاليات المترتبة على ذلك والسبل القانونية لحلها؟.

الدراسات السابقة:

نظراً لحداثة نفاذ قانون انتخاب مجلس النواب رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢، فلم يجد الباحث دراسات سابقة حول موضوعها.

مفاهيم الدراسة:

هناك الكثير من المفاهيم التي تعتمد عليها الدراسة، ولكن من المفاهيم الجديدة، والتي جاءت مع التنظيم القانوني الجديد للانتخاب في النظام الأردني، ومنها على سبيل المثال:

الدائرة الانتخابية العامة: وهي دائرة انتخابية تشمل كافة مناطق المملكة والتي تم تحديد عدد مقاعدها بـ (٤١) مقعد.

الدائرة الانتخابية المحلية: وهي جزء من المملكة يخصص له عدد من المقاعد النيابية وتشمل الدوائر الانتخابية المخصصة للبدو.

القائمة الحزبية: هي القائمة التي يتم تشكيلها من حزب أو عدة أحزاب سياسية لغايات المشاركة في الانتخابات النيابية.

القائمة المحلية: هي القائمة المشكلة من عدد من المترشحين في الدائرة الانتخابية المحلية من أجل المشاركة في الانتخابات النيابية.

نسبة الحسم (العتبة): هي نسبة تمثل الحد الأدنى من مجموع أصوات المقترعين الذي يتوجب أن تحصل علية القائمة للتنافس على الفوز بمقعد أو أكثر من مقاعد مجلس النواب.

منهج الدراسة:

ومن أجل استكمال هذه الدراسة سيتم اعتماد المنهج الوصفي من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الدراسة وتقييمها أي من خلال المنهج القانوني المبني على تحديد الوظيفة البنائية للتنظيم القانوني للانتخاب.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة **المكانية** في المملكة الأردنية الهاشمية، أما **موضوعياً** فتجد حدودها في قانون الانتخاب الأردني رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢، وزمانياً خلال فترة نفاذ هذا القانون.

وبناء على ما سبق، وتحقيقاً لغايات هذه الدراسة وتحقيقاً لأهدافها المرسومة، وإجابةً على الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم الدراسة لمبحثين يسبقهما مبحث تمهيدي لتحديد طبيعة النظام الانتخابي المعتمد في القانون الانتخابي الجديد ٤/ ٢٠٢٢ وعلى النحو التالي:

المبحث التمهيدي: طبيعة النظام الانتخابي في القانون ٢٠٢٢/٤.

المبحث الأول: التنظيم القانوني للنظام الانتحابي اللائحي المفتوح في ضوء قانون الانتخاب ٢٠٢٢/٤.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للنظام الانتحابي اللائحي المغلق في ضوء قانون الانتخاب ٢٠٢٢/٤.

المبحث التمهيدي:
طبيعة النظام الانتخابي في القانون ٤/ ٢٠٢٢

يلعب النظام الانتخابي دوراً محورياً في تشكيل المجالس المنتخب (Posusney, 2002,4)، ولذا فإن كل دولة تختار النظام الانتخابي الذي يتناسب وطبيعتها وخصوصيتها السياسية، بالإضافة لتحديد شكل المشاركة الشعبية في تشكيل المجالس المنتخبة والمساهمة بطريقة غير مباشرة في جانب من الشؤون السياسية.

وتعددت النظم الانتخابية في النظم المقارنة ما بين نظام يعتمد على جعل الدولة دائرة انتخابية

واحدة ويتم الانتخاب على أساس القائمة المغلقة (رباط، ١٩٧١، ٤٢٩) (صاصيلا، ١٩٨١، ٩٤)، (Carey y Reynolds, 2011, 36) وبالتالي تعتمد النظام الانتخابي اللائحي المغلق وهذا النظام يناسب الدول التي تجري الانتخاب على أساس القوائم الحزبية بشكل كامل، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، قد يتم تقسيم الدولة لعدد من الدوائر تساوي عدد المقاعد المراد ملؤها، وبالتالي تتبنى الدولة نظام الانتخاب الفردي، بحيث يفوز بالمقعد المرشح الذي يحصل على أعلى الأصوات في دائرته الانتخابية (بسيوني، ١٩٨٧، ٢٦٧) (مالكي، ٢٠٠١، ٢٠٦).

ومن جهة ثالثة، تبنت بعض الدول تقسيم الدولة لعدد من الدوائر الانتخابية أقل من عدد المقاعد المراد ملؤها بالانتخاب، وبالتالي تتبنى الترشيح المستقل اعتمدت في توزيع المقاعد على أساس أكثرية الأصوات التي يحصل عليها المرشحون تتبنى النظام اللائحي سواء في القائمة المفتوحة وتعتمد على النظام النسبي في توزيع المقاعد على القوائم، أو تتبنى النظام اللائحي المغلق ويتم توزيع المقاعد على القوائم على أساس نظام التمثيل النسبي أو أي نظام أخر(قاسمي، ٢٠٠٤، ١٤٠) (بشري، ٢٠١٤م، ١٣٩، ١٤١).

وبالرجوع للنظام الأردني محل الدراسة، فعلى الرغم من تبني نظام الانتخاب اللائحي، فقد مر هذا النظام بعدة مراحل اختلف فيها تطبيقه، فمنذ عودة الحياة النيابية في الأردن عام ١٩٨٩ تم تطبيق النظام الانتخابي اللائحي المفتوح، بحيث تم تقسيم الدولة لعدد من الدوائر الانتخابية لكل منها عدداً من المقاعد، بحيث يمنح الناخب الحق باختيار عدد من المرشحين يساوي أو أقل من عدد المقاعد المخصصة لدائرته الانتخابية وله الحق في ترتيب الاسماء في اللائحة، ويفوز بالمقاعد المرشحين الذين يحصلون على أعلى الأصوات بالترتيب لغاية توزيع كافة مقاعد الدائرة (الطهراوي، ٢٠٠٦، ٢٠٤) شطناوي، ٢٠٠٢، ١٨٣).

ولكن في عام ١٩٩٣ تم تعديل تطبيق النظام اللائحي المفتوح بموجب قانون مؤقت أصدره السلطة التنفيذية وفقاً للمادة (٩٤) من الدستور، بحيث أصبح الناخب ملزماً باختيار مرشح واحد، وبالتالي أصبح النظام الانتخابي المطبق هو النظام اللائحي المفتوح آحادي الاسم؛ فهو لائحي من حيث تقسيم الدوائر الانتخابية، وآحادي الاسم من حيث عدد أصوات الناخب (صوت واحد). وفي عام ٢٠٠١ صدر قانون مؤقت لانتخاب مجلس النواب ٢٠٠١/٣٤ كرّس ذات النظام اللائحي المفتوح آحادي الاسم. وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد هجر أسلوب التصويت أحادي الاسم مع الإبقاء على الأخذ بالنظام اللائحي المفتوح في ظل قانون الانتخاب لسنة ٢٠٠٧ وقانون الانتخاب

لسنة ٢٠١٢ مع بعض التعديلات عليه من حيث تطبيقه (الخطيب، ٢٠١٧، ٢٢٨-٢٢٩).

أما التطور الأخير للنظام الانتخابي قبل القانون الحالي كان بموجب قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦، والذي تبنى النظام اللائحي النسبي المفتوح، بحيث يتم الترشح من خلال قوائم مفتوحة بحيث يقوم الناخب بالتصويت للقائمة وللمرشحين أو عدد منهم، ويتم تطبيق نظام التمثيل النسبي لتوزيع المقاعد على القوائم (الخطيب، ٢٠٧، ٢٤٨).

ويثور هنا السؤال حول موقف المشرع الأردني في قانون الانتخاب ٢٠٢٢/٤ من النظام الانتخابي، وهل سار على ذات النهج في القانون السابق أم أنه طور النظام الانتخابي؟. هذا السؤال وغيره يمكن الإجابة عليها من خلال التحليل لنصوص القانون الجديد ذات الصلة.

وبالرجوع لنصوص القانون المتعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية، نجد أن المشرع قسم الدولة إلى ثماني عشرة دائرة انتخابية محلية خصص لها (٩٧) مقعداً، بالإضافة للدائرة الوطنية وخصص لها (٤١) مقعداً، أي إن نظام الدوائر الانتخابية (١٨+ ١). وبناء عليه فإن المشرع قد استمر على تبني النظام الانتخابي اللائحي من حيث تقسيم الدوائر الانتخابية، ولكن نجد أنه قلل عدد الدوائر الانتخابية، فبعد أن كانت (٢٣) دائرة، أصبحت (١٨ محلية + ١ وطنية)[٢].

ولغايات تحديد الطبيعة القانونية للنظام الانتخابي، لا بد من تحديد كيفية تطبيق النظام اللائحي وموقف المشرع من ذلك، فنجد أنه لم يتبن تطبيقاً واحداً، وإنما ميّز بين تطبيق النظام على مستوى الدوائر المحلية والدائرة العامة الوطنية، ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً: النظام الانتخابي اللائحي المفتوح على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية: استمر المشرع بالأخذ بالنظام اللائحي المفتوح النسبي، فهو لائحي مفتوح لأنه منح الناخب الحق بالتصويت للقائمة وللمرشحين المدرجة أسماؤهم فيها أو لعدد منهم. فهنا نجد أن النظام منح الناخبين الحرية في التصويت للقائمة وللمرشحين فيها، وبالنسبة للمرشحين يكون للناخب ملء الحرية في التصويت لهم جميعاً أو لعدد منهم.

أما كونه نظام نسبي، فهذا يستخلص من خلال الكيفية التي يتم فيها توزيع المقاعد على القوائم فيكون من خلال نظام التمثيل النسبي للقوائم التي تتجاوز العتبة الانتخابية أو نسبة الحسم (٧%) من عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية، وبعد تحديد عدد المقاعد للقائمة – كما سنرى لاحقاً– توزع على المرشحين بحسب الأصوات التي حصل عليها أي على أساس أعلى الأصوات للمرشحين في القائمة

(الليمون، ٢٠١٥، ١٨٤) (الخطيب، ٢٠١٧، ٢٤٩).

ثانياً: النظام الانتخابي اللائحي المغلق على مستوى الدائرة الانتخابية الوطنية: أخذ المشرع بالنظام اللائحي المغلق النسبي على مستوى الدائرة الوطنية؛ فهو نظام لائحي مغلق بحيث يقوم الناخب بالتصويت للقائمة دون التصويت للمرشحين (الطماوي، ١٩٨٨، ٢٢١) (مالكي، ٢٠٠١، ٢٠٦) (رباط، ١٩٧١، ٤٢٩)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإنه نسبي من حيث كيفية تحديد المقاعد لكل قائمة. ومن ناحية ثالثة فإن ترتيب المرشحين داخل القائمة المغلقة هو الأساس المعتمد لتوزيع المقاعد التي تحصل عليها القائمة في حال تجاوزها العتبة أو نسبة الحسم (٢.٥%)، بعد تحديد المقاعد المستحقة وفقاً لنظام التمثيل النسبي، كما سنرى لاحقاً.

المبحث الأول:
التنظيم القانوني للنظام الانتخابي اللائحي المفتوح في ضوء قانون الانتخاب ٤/ ٢٠٢٢

تعتبر عملية اختيار شكل النظام الانتخابي من الممارسات ذات البعد السياسي الباحث عن نظام انتخابي يعزز المشاركة السياسية، وبالتالي تحفيز الناخب لممارسة حقه الانتخابي، هذا من جهة. ومن جهة ثانية تهدف لتحقيق التمثيل العادل لكافة مكونات المجتمع سواء الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية الأكثر حاجة لدمجها في العملية السياسية، وبما يحقق لها تمثيلاً بالحد الأدنى كالأقليات العرقية والمرأة والشباب، ومن جهة ثالثة يمنح حرية للناخب في اختيار المرشحين المفضلين إليه في القائمة.

وتحقيقاً لهذه الغاية الأخيرة نجد أن المشرع الأردني في قانون الانتخاب ٤/ ٢٠٢٢[٣] قد أخذ بالنظام اللائحي المفتوح النسبي على مستوى الدوائر المحلية وعددها (١٨) دائرة انتخابية محلية وخصص لها القانون (٩٧) مقعد من المجموع العام لمقاعد مجلس النواب[٤] أي بنسبة (٧٠.٢٨%).

وبناء على ما سبق، سيتم مناقشة هذا المبحث من خلال بيان كيفية بناء القائمة المحلية على مستوى الدائرة الانتخابية والتصويت عليها (المطلب الأول)، على أن يتم تحليل النظام القانوني لتوزيع المقاعد على القوائم المحلية والمرشحين فيها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تشكيل القائمة المحلية على مستوى الدائرة الانتخابية المحلية والتصويت عليها:

سنحاول في هذا المطلب تحليل مسألتين أساسيتين بخصوص القوائم المحلية: المسألة الأولى تتعلق بكيفية بناء القائمة المحلية وضوابطها (أولاً). أما الثانية فتتعلق بكيفية التصويت على القوائم المحلية (ثانياً).

أولاً: كيفية تشكيل القائمة المحلية وضوابطها:

يقوم هذا النوع من النظم الانتخابية على أساس بناء القائمة من عدد من المترشحين لا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية التي تترشح عنها القائمة ولا يقل عن مترشحين اثنين[٥]، هذا من جهة. ومن جهة ثانية يلزم المترشح بالترشح فقط في دائرة انتخابية واحدة وقائمة واحدة[٦]، ومن جهة ثالثة فقد ألزم المشرع المترشح أن يحدد المسار الذي يرغب الترشح على أساسه سواءً على أساس التنافس الحر أو على أساس الكوتا للفئات التي لها الحق بالترشح على المقاعد المخصصة والمحجوزة للمرأة أو المسيحيين أو الشركس والشيشان[٧].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه محمود من قبل المشرع لتحقيق المساواة بين المترشحين حسب المسار الذي يتم الترشح على أساسه، وهذا بخلاف نهج المشرع في القوانين الانتخابية السابقة؛ حيث كان المرشح عمن هذه الفئات يتمتع بفرصتين للفوز بمقعد الأولى على أساس التنافس الحر والثانية على أساس الكوتا للمقاعد المحجوزة.

أما عن الضوابط المالية للترشيح فقد ألزم المشرع كل مترشح في القائمة المحلية بدفع مبلغ خمسمائة دينار كرسوم ترشيح تقيّد إيراداً للخزينة العامة ويكون المبلغ غير قابل للاسترداد ما لم يرفض ترشحه، ويعتبر هذا القيد المالي لتأكيد جدية الترشح. كما تلتزم القائمة المحلية بدفع مبلغ خمسمائة دينار كضمان للالتزام بالأحكام القانونية المتعلقة بالدعاية الانتخابية ويكون هذا المبلغ قابلاً للاسترداد في حالتين: تتمثل الأولى منها في حال رفض طلب ترشح القائمة واكتساب قرار الرفض الدرجة القطعية أي بعد استنفاذ طرق الاعتراض والطعن القضائي على قرار الرفض أو فوات ميعاد الطعن القضائي عليه[٨]، أما الحالة الثانية فتتمثل في حالة انتفاء أي مخالفة للقانون تنسب للقائمة[٩].

وأكد المشرع على أنه يحق لأي مرشح أو قائمة قُبل ترشيحها أن يتم بطلب خطي سحب الترشح

شريطة أن يتم ذلك قبل خمسة عشر يوماً من يوم الاقتراع المحدد من قبل مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب[١٠]؛ وحسناً فعل المشرع بتحديد ميعاد لسحب الترشح لما يترتب على هذا الإلزام القانوني من نتائج تتعلق أولاً بالانتهاء من إعداد البطاقات النهائية للاقتراع، هذا من جهة. ومن جهة أخرى للتأكد من أن عدد المترشحين نتيجة لسحب الترشح أكثر أو يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية المترشح عنها، لما يترتب على ذلك من أثار قانونية تتعلق بالعملية الانتخابية؛ بحيث لا يتم الاقتراع في الدائرة التي يكون فيها العدد النهائي للمترشحين يوم الاقتراع مساوياً لعدد المقاعد، حيث نص القانون على أنهم يفوزوا بالمقاعد بالتزكية ويعلن عن ذلك عند إعلان النتائج النهائية للانتخاب[١١].

وتأسيساً على ما سبق، نخلص للقول أن المشرع الأردني قد أحسن صنعاً في وضع التنظيم القانون المتكامل لكيفية بناء القوائم المحلية سواء من حيث الضوابط العددية للمرشحين في القائمة حيث اعتمد حداً أعلى يتمثل بعدد مقاعد الدائرة الانتخابية المحلية وحداً أدنى لا يقل عن مرشحين اثنين، أو من حيث أساس الترشح بالنسبة للفئات التي تم حجز مقاعد لها (المرأة، المسيحيين، الشركس والشيشان) وألزم المترشحين من هذه الفئات باختيار أساس الترشح إما على التنافس الحر أو الكوتا.

وكذلك نجد أن المشرع لم يغفل الضوابط المالية سواء المتعلقة بضمان جدية الترشح وضمان الالتزام بأحكام الدعاية الانتخابية سواءً أثناء الدعاية الانتخابية أو بعد انتهاء العملية الانتخابية. كما لم يغفل المشرع تنظيم الحق بسحب الترشح سواءً من قبل المرشحين أو القوائم المحلية.

ثانياً: كيفية التصويت على القوائم المحلية:

يترتب على اختلاف طبيعة القائمة التي يتم تبنيها في العملية الانتخابية اختلاف في طبيعة وخصوصية التصويت عليها، وحيث أن المشرع في قانون الانتخاب اعتمد على أسلوب الترشح من خلال القوائم المحلية المفتوحة لاختيار ما نسبته (٧٠.٢٨%) من مقاعد مجلس النواب أي بواقع (٩٧) مقعد من أصل (١٣٨) مقعد في المجلس؛ لذا فقد منح المشرع الناخب صوتين أحدهما للقائمة والأخر للمرشح أو المرشحين في القائمة المحلية.

وبناءً على التوجه التشريعي أعلاه، فإن الناخب يقوم أثناء عملية الاقتراع التأشير على اسم أو رقم أو رمز القائمة المحلية، ثم يؤشر على العدد الذي يرغب بمنحه صوتاً من المرشحين في القائمة[١٢]؛ وبالتالي يمكن القول هنا أن المشرع منح الناخب صوتاً عاماً للقائمة وصوتاً خاصاً للمرشح أو المرشحين في القائمة.

وبالرغم من سهولة تطبيق هذا النظام الانتخابي في مجال عملية التصويت إلا أنه قد تحدث بعض الإشكاليات في التطبيق أثناء عملية التصويت، ومن بين الإشكاليات:

١- قيام الناخب بالتأشير على القائمة دون التأشير على اسم أي مرشح؛ فهنا أكد المشرع على أنه في هذه الحالة يتم احتساب صوت للقائمة المحلية فقط وحجب الصوت عن كافة المرشحين، وهذا بخلاف الأصل الذي يمكن اعتماده والمبني على أن التصويت العام للقائمة يشمل كافة المرشحين فيها، ولكن المشرع حسم هذا الأمر بالنص صراحة على منح القائمة صوت دون المرشحين[١٣].

٢- قيام الناخب بالتأشير على اسم المرشح أو المرشحين في القائمة دون التأشير على القائمة ذاتها؛ فهنا أكد المشرع على أنه في هذه الحالة يتم احتساب صوت للقائمة المحلية وصوت لكل مرشح تم التأشير على اسمه من بين المرشحين في القائمة المحلية[١٤]؛ وهنا نجد أن المشرع اعتمد على التأشير على اسم أي مرشح في القائمة كقرينة لاختيار هذه القائمة، وهذا أيضاً يعتمد على المنطق، فلا يستطاع القول أن الناخب أراد المرشح دون برنامج القائمة المحلية التي ورد أسمه فيها.

٣- أن يتم التصويت على ورقة اقتراع لا تحمل ختم الدائرة الانتخابية أو غير موقعة من رئيس لجنة الاقتراع، أو أن ورقة الاقتراع تتضمن ما يدل على شخصية الناخب أو تم التصويت لأكثر من قائمة محلية؛ فهنا نجد أن المشرع رتب حكماً قانونياً على هذه الحالات وهو اعتبار ورقة الاقتراع باطلة[١٥]، وبالتالي لا يترتب عليها أي أثر وتكون غير منتجة في عملية الفرز، وهذا الحكم القانوني يعد من أهم الضمانات القانونية لحماية عملية الاقتراع ونزاهتها وسريتها.

وبناء على العرض السابق، نجد أن المشرع قد رسم بوضوح الكيفية التي يتم فيها الاقتراع للقائمة المحلية من خلال التأشير عليها، وكذلك كيفية التصويت على المرشحين فيه، بحيث منح المشرع الحرية للناخب باختيار عدد من المرشحين في القائمة التي تم التصويت لها، وهذا هو السبب الرئيسي الذي تم الاعتماد عليه لتكييف النظام الانتخابي في الدوائر المحلية بأنه نظام لائحي مفتوح؛ فهو لائحي لأن المشرع منع الترشح الفردي المستقل وإنما يجب أن يكون المترشح ضمن قائمة (لائحة)، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يعتبر مفتوحاً؛ لأن المشرع منح الناخب الحرية في التصويت لمرشح أو أكثر من المرشحين في القائمة التي صوّت لها ابتداءً. ومن جهة ثالثة تبنى المشرع الحلول القانونية لبعض الإشكاليات التي يمكن أن تحدث أثناء عملية الاقتراع (التصويت)، ولم يترك ذلك لاجتهادات لجنة الاقتراع والفرز ولتوحيد الحل لمثل هذه الإشكاليات لكافة

الدوائر الانتخابية المحلية الثماني عشرة على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: كيفية توزيع المقاعد على القوائم المحلية والمرشحين فيها:

تبدأ عملية الفرز على أثر انتهاء مدة الاقتراع أو أي تمديد لها وإغلاق صناديق الاقتراع، بحيث تجري عملية الفرز تمهيداً لتوزيع المقاعد على القوائم المحلية وتحديد المرشحين الفائزين بالمقاعد التي تحصل عليها وفقاً للإجراءات التالية:

١) تجري عملية فرز الأصوات بالتزامن للقائمة المحلية وللمرشحين من خلال قراءة التأشير على القوائم وأسماء المرشحين الذين تم التصويت لهم في كل قائمة، وبعد الانتهاء يتم جمع أصوات القوائم المحلية وأصوات المرشحين في كل منها ويتم تثبيت ذلك بمحضر نهاية الفرز[١٦].

٢) تحديد القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم (العتبة الانتخابية) وهي (٧%) من عدد أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية[١٧]، ويتم استبعاد القوائم التي لم تحصل على هذه النسبة. ولكن إذا تعذر ملء المقاعد المخصصة للدائرة لعدم وصول القوائم إلى نسبة الحسم، تقرر الهيئة تنزل نسبة الحسم بواقع نصف في المائة تباعاً إلى أن يتم توزيع كافة مقاعد الدائرة على القوائم التي تتجاوز نسبة الحسم بعد تنزيلها[١٨].

وتجدر الإشارة أن المشرع قد تبنى نسبة الحسم لأول مرة في هذا القانون، وتوّقع إشكالية عدم وصول القوائم لهذه النسبة وبالتالي عدم إمكانية توزيع مقاعد الدائرة، لذا وضع قاعدة تنزيل النسبة لغاية توزيع المقاعد على القوائم التي تصل النسبة بعد تنزيلها.

٣) يتم تحديد عدد المقاعد لكل قائمة وفقاً لنظام التمثيل النسبي (الخطيب، ٢٠١٧، ٢٤٩) (علوان، ٢٠٠٩، ١٩٠) (الليمون، ٢٠١٥، ١٨٤) (أعبي، ٢٠١٢، ٢٤٣)، أي أن يتم ترجمة أصوات القائمة لعدد من المقاعد، ويتم تحديد عدد مقاعد كل قائمة استناداً لعدد أصواتها.

وبالتالي يكون عدد مقاعد القائمة التي تجاوزت نسبة الحسم ناتج قسمة عدد أصوات القائمة مضروباً بعدد مقاعد الدائرة المخصصة للمسار التنافسي مقسوماً على مجموع عدد أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم[١٩]. أي أن:

عدد المقاعد للقائمة المحلية التي تجاوزت نسبة الحسم = عدد أصواتها * عدد مقاعد الدائرة المحلية/ عدد أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم، أو

عدد المقاعد للقائمة المحلية التي تجاوزت نسبة الحسم = (عدد أصواتها / عدد أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم)* عدد مقاعد الدائرة المحلية.

وبناء عليه يمكن تحديد عدد مقاعد القائمة التي تجاوزت الحسم من خلال تحديد الحاصل الانتخابي، والذي يمكن الوصول إليه من خلال تقسيم مجموع أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم في الدائرة على عدد مقاعد الدائرة كخطوة أولى. ثم كخطوة ثانية يتم تحديد عدد مقاعد القائمة المحلية من خلال تقسيم عدد أصواتها على الحاصل الانتخابي ويكون العدد الصحيح الناتج من القسمة هو عدد مقاعد القائمة المحلية، ويتم القيام بهذه العملية لكل قائمة محلية تجاوزت نسبة الحسم.

٤) إذا لم يتم توزيع كافة المقاعد المخصصة للتنافس الحر على القوائم يتم اللجوء للطريقة التكميلية التي تعتمد طريقة الباقي الأقوى (بشري، ٢٠١٤، ١٤١) (ذنيبات، ٢٠٠٣، ١٢٨)[٢٠]، وبالتالي يتم توزيع المقاعد المتبقية على القوائم المتنافسة وفقاً لأعلى النسب المئوية المتبقية إلى أن يتم توزيع كافة المقاعد على القوائم المتنافسة. ونلاحظ هنا أن المشرع بلجوئه لطريقة الباقي الأقوى يهدف لتعزيز تمثيل القوائم المنافسة والتي لم تحصل على أي مقعد.

٥) إذا تساوت القوائم المحلية المتنافسة على المقعد الأخير في النسب، يتم الرجوع لعدد الأصوات المطلق الذي حصلت عليها، والتالي القائمة المحلية التي حصلت على أعلى مجموع للأصوات تحصل على المقعد الأخير، وإذا تساوت قائمتين بمجموع الأصوات يتم إجراء القرعة بينهما من قبل رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخابات، ويتم تثبيت ذلك بمحضر[٢١].

ونلاحظ أن الحل القانوني الذي تبناه المشرع في حالة التساوي بين قائمتين محليتين على أخر مقعد يعزز حظوظ القوائم المحلية القوية والتي حصلت على أعلى الأصوات.

٦) بعد تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل قائمة محلية، يتم توزيع المقاعد لكل قائمة محلية على المرشح أو المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات وبالترتيب بحسب عدد المقاعد التي حصلت عليها قائمتهم المحلية[٢٢]، وإذا تساوى مرشحين بعدد الأصوات للتنافس على مقعد تجرى بينهم القرعة[٢٣].

٧) يتم تحديد الفائزين بالمقاعد المحجوزة للمرأة والمسيحيين والشركس أو الشيشان في الدوائر المحلية التي فيها هذا النوع من المقاعد المحجوزة من يحصل على أعلى الأصوات في القائمة المحلية التي تجاوزت نسبة الحسم[٢٤]. وتجدر الإشارة هنا أن للمرأة مقعد محجوز على نظام الكوتا في كل دائرة انتخابية بما في ذلك الدوائر الثلاث المخصصة للبدو، أما بالنسبة للمسيحيين والشركس والشيشان فهناك دوائر محددة فقط.

٨) إذا لم يكن من بين المرشحين في القوائم المحلية التي تجاوزت نسبة الحسم امرأة مرشحة أو مرشح من المسيحيين أو الشركس أو الشيشان، يتم ملء المقاعد المخصصة لهم من المرشحين الذين حصلوا على أعلى الأصوات من القوائم المحلية الأخرى التي لم تتجاوز نسبة الحسم[٢٥]، وهذا الحل يعد استثناءً على القاعدة العامة التي تلزم أي قائمة بضرورة تجاوز نسبة الحسم.

وخلاصة ما سبق، يمكن القول أن المشرع ومن خلال تبنيه النظام اللائحي المفتوح النسبي كنظام للاقتراع والفرز، حاول التوفيق بين حرية الناخب في الاختيار للقائمة والمرشحين فيها واستبعاد عملية الترشيح المستقل، محاولة منه التوعية بأهمية القوائم كمرحلة أولية تمهيداً للتوسع في تطبيق النظام اللائحي المغلق تدريجياً– كما سنرى في المبحث الثاني– هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نجد أن المشرع ولأول مرة في النظم الانتخابية الأردنية أخذ بفكرة نسبة الحسم الانتخابي في القوائم المحلية لإبقائها في مجال التنافس على المقاعد المخصصة للدائرة المحلية أو استبعادها من السباق الانتخابي للحصول على مقاعد الدائرة الانتخابية المحلية، فأي قائمة لا تتجاوز نسبة الحسم تستبعد من التنافس على المقاعد، والحكمة التشريعية من الأخذ بنسبة الحسم (العتبة) هو لدفع المترشحين في الدوائر الانتخابية من خلال القوائم المحلية للجدية في بناء القائمة الانتخابية وعدم التركيز على المرشح القوي والبقية لاستكمال الحد الأدنى المطلوب لعدد المترشحين في القائمة المحلية.

ومن جهة ثالثة أحسن المشرع في التنبؤ للإشكاليات التي يمكن أن تحد أثناء عملية توزيع المقاعد على القوائم من خلال تبني نظام الباقي الأقوى (صاصيلا، ١٩٨١، ٩٨) (بشري، ٢٠١٤، ١٤١) (أوعبي، ٢٠١٢، ٢٤٦) كطريقة تكميلية لنظام التمثيل النسبي، ولم يغفل حالة استبعاد كافة القوائم التي يترشح من خلالها الفئات صاحبة المقاعد المحجوزة على نظام الكوتا، فسمح ملء مقاعد هذه الفئات من مرشحيهم في القوائم التي لم تتجاوز نسبة الحسم، وهذا استثناء اقتضته الضرورة القانونية لتمثيل هذه الفئات.

المبحث الثاني:
التنظيم القانوني للنظام الانتخابي اللائحي المغلق في ضوء قانون الانتخاب ٤/ ٢٠٢٢

إن عملية التحول إلى الحكومات البرلمانية وتطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة كمبدأ دستوري، يقتضي ابتداءً تقوية التعددية الحزبية، لأنها هي السبيل الوحيد لمثل هذا التحول السياسي من الناحية

العملية وليس فقط استناداً للتنظيم القانوني؛ وتحقيقاً لذلك فقد أخذ المشرع الأردني في قانون الانتخاب بالنظام اللائحي المغلق النسبي على مستوى الدائرة العامة (الليمون، ٢٠١٥، ١٨٥) (ذنيبات، ٢٠٠٣، ١٢٦) وهي دائرة انتخابية واحدة خُصص لها القانون (٤١) مقعداً من المجموع العام لمقاعد مجلس النواب[٢٦] أي بنسبة (٢٩.٧١%)، وهذه هي المرحلة الأولى التي يتم تطبيقها على انتخاب مجلس النواب القادم أي المجلس العشرين•، ويتم رفعها إلى (٥٠%) كحد أدنى عند انتخاب المجلس الحادي والعشرين، وكمرحلة ثالثة سيتم رفع النسبة إلى ما نسبته (٦٥%) كحد أدنى من مقاعد مجلس النواب وهي مخصصة للأحزاب والتحالفات الحزبية[٢٧].

وبناء على ما سبق، سيتم مناقشة هذا المبحث من خلال بيان كيفية تشكيل القائمة العامة على مستوى الدائرة الانتخابية الوطنية والتصويت عليها (المطلب الأول)، على أن يتم تحليل النظام القانوني لتوزيع المقاعد على القوائم العامة والمرشحين فيها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تشكيل القائمة العامة على مستوى الدائرة الانتخابية الوطنية والتصويت عليها:

مما لا شك فيه أن التوجه لتعزيز دور الأحزاب السياسية والائتلافات الحزبية في مجلس النواب، أوجب على المشرع أن يعكس ذلك في النظام الانتخابي لاختيار أعضاء مجلس النواب، وتجلى ذلك في تبنّي القوائم المغلقة على المستوى الوطني لمل المقاعد المخصصة للقائمة الوطنية العامة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن المشرع راعى في تشكيل القوائم الحزبية ضرورة دمج بعض الفئات الاجتماعية فيها.

والسؤال الذي يُطرح هنا هو: ما هي الضوابط التشريعية لتشكيل القوائم الحزبية والإئتلافات حزبية المغلقة، وما هي ضمانات تمثيل هذه القوائم لكافة الفئات؟

إن تعزيز دور الأحزاب السياسية في المشاركة في عضوية مجلس النواب؛ اقتضى من المشرع ضرورة تبنّي بيئة تشريعية معززة للحياة الحزبية وفعاليتها في النظام النيابي الأردني (سليم، ٢٠٢١، ٩٠)، وتجلّى ذلك من خلال الضوابط القانونية. سنحاول الإجابة على ذلك من خلال القراءة التحليلية للنصوص القانونية الناظمة لتشكيل القوائم الحزبية المغلقة على المستوى الوطني لملء المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية الوطنية لاستخلاص الضوابط والضمانات وكيفية التصويت عليها،

وكما يلي:

أولاً: التزم المشرع وكمرحلة أولى في قانون الانتخاب بتخصيص (٤١) مقعداً للدائرة الوطنية تتنافس عليها القوائم الحزبية وقوائم الائتلافات الحزبية، وهذا ما يُشكل ما نسبته (٢٩.٧%) من مقاعد مجلس النواب من أصل (١٣٨) مقعد[٢٨]. وهذه النسبة تكون في المرحلة الأولى لانتخابات المجلس القادم، على أن تكون بنسبة (٥٠%) للمجلس الذي يليه المجلس الحادي والعشرين[٢٩]، وبنسبة (٦٥%) بعد ذلك[٣٠].

وهنا نلاحظ أن المشرع تبنى سياسة التدرج في تخصيص المقاعد ونسبتها لتمكين الأحزاب والائتلافات الحزبية من الوصول لعضوية المجلس من خلال قوائمها المغلقة، وبالتالي تمكنها من المشاركة في تشكيل الحكومات البرلمانية، ونعتقد أن هذا التوجه محمود من المشرع لكي تستطيع الأحزاب تطوير آلياتها في المشاركة في العملية الانتخابية سواءً من خلال الاندماج الحزبي للأحزاب المتقاربة أو من خلال تجذير فكرة الائتلافات الحزبية لخوض الانتخابات وضمان الحصول على أكبر عدد ممكن من المقاعد المخصصة للدائرة الوطنية.

ثانياً: أوجب المشرع ضرورة تمثيل المرأة والشباب في القوائم الحزبية، وبشكل يضمن وصولهما لعضوية المجلس النيابي، وذلك من خلال ضرورة وجود امرأة مرشحة ضمن المرشحين الثلاث الأوائل ووجود شاب مرشح[٣١] ضمن المرشحين الخمس الأوائل في القائمة الحزبية أو قائمة الائتلاف الحزبي المغلقة، وهكذا لنهاية القائمة[٣٢].

ويلاحظ أن المشرع أراد من وضع هذا الضابط لتحقيق تمثيل عادل لفئة النساء والشباب في المجلس النيابي، وأن يكون مرشح هذه الفئات ضمن ترتيب معقول ويمكّن من الحصول على مقعد من المقاعد التي تحصل عليها القائمة المترشح فيها.

ثالثاً: أن يكون تشكيل القائمة الحزبية يضمن تمثيل تسع دوائر انتخابية محلية على الأقل، وهذا العدد يشكل (٥٠%) من عدد الدوائر الانتخابية المحلية[٣٣].

ونجد أن الحكمة التشريعية من تبنّي هذا الضابط في بناء القائمة الحزبية أو الائتلاف الحزبي هو ضمان أن يكون للأحزاب التي تخوض الانتخابات بقوائمها امتداد وعمق على المستوى الوطني، وعد التموضع في دوائر انتخابية محلية قليلة ومركزية في المدن الرئيسة.

رابعاً: يجب أن يتم تخصيص مقعدين للمسيحيين ومقعد للشركس والشيشان في القائمة الحزبية أو الائتلاف الحزبي على المستوى الوطني لتحقيق تمثيل هذه الفئة من الأقليات الدينية والعرقية[٣٤].

خامساً: أن لا يزيد عدد المرشحين في القائمة الحزبية والائتلاف الحزبي المغلقة على المستوى الوطني عن (٤١) مرشح، وهو عدد المقاعد المخصصة للدائرة العامة الوطنية[٣٥]. ويعد هذا المعيار منطقياً لأنه لا فائدة من زيادة عدد المرشحين عن عدد المقاعد المراد ملؤها من خلال القوائم الحزبية المغلقة على المستوى الوطني.

سادساً: عدم جواز الترشح في أكثر من قائمة واحدة سواءً على المستوى الوطني، كما لا يجوز للحزب أو التحالف الحزبي الترشح إلا بقائمة واحدة على مستوى الدائرة العامة الوطنية، ولا يجوز لأي مرشح أن يترشح في قائمة للحزب إلا بعد مرور ستة أشهر على انتسابه للحزب قبل يوم الاقتراع[٣٦]. وهذا الضابط يهدف لتكريس وتعزيز الولاء الحزبي الذي تم الترشح باسمه.

سابعاً: يجب على كل قائمة حزبية مترشحة على المستوى الوطني بدفع مبلغ خمسة آلاف دينار إيراد للخزينة العامة وغير قابل للاسترداد، بالإضافة لدفع مبلغ ألفي دينار كضمان مالي للالتزام بالأحكام القانونية المتعلقة بالدعاية الانتخابية، وهذا المبلغ المالي الأخير قابل للاسترداد في حالة رفض ترشح القائمة وحالة التزامها بالأحكام القانونية[٣٧].

وحسناً فعل المشرع الأردني بإلزام القائمة المترشحة بوضع ضماناً مالياً للالتزام بأحكام الدعاية الانتخابية؛ لأنه في حال المخالفة فإن جهات إنفاذ القانون تقوم بإزالة المخالفات على حساب القائمة الحزبية المترشحة المخالفة سواء أثناء الدعاية الانتخابية أو بعد انتهاء العملية الانتخابية برمتها.

ثامناً: أن يتم تسليم قائمة بأسماء مرشحي الحزب مرتبة بحسب الأولوية التي يحددها الحزب مع طلب ترشيح القائمة الحزبية، وأن تكون موقعة من جميع المترشحين[٣٨]، مع ضرورة الالتزام بالأحكام المتعلقة بترتيب مرشحي المرأة والشباب.

وسنلاحظ أن هذا الضابط في تشكيل القائمة الحزبية أو الائتلاف الحزبي له أهمية قانونية وانعكاس على عملية توزيع المقاعد التي تحصل عليها القائمة الحزبية أو الائتلاف الحزبي.

تاسعاً: في حال شغور محل أي من المترشحين في القائمة الحزبية المغلقة بسبب فقدان شروط الترشح أو بسبب الاعتراض القضائي عليه وصدور حكم بصحة الاعتراض، يتم الاستعاضة عنه بالمرشح الذي يليه من ذات الفئة[٣٩]. كما أنه لا يجوز لأي مترشح في القائمة الحزبية سحب ترشحه منها بعد اكتسابها الصفة النهائية[٤٠].

عاشراً: يتعيّن على القوائم المقبول ترشحه بمعايير الشفافية والنزاهة والحاكمية الرشيد فيما يتعلق بالإنفاق على الدعاية الانتخابية، من حيث فتح حساب بنكي خاص لذلك[٤١] وعدم تجاوز سقف الإنفاق على

العملية الانتخابية المسموح به قانوناً، وهو خمسمائة ألف دينار سواء مادياً أو عينياً[٤٢].

حادي عشر: يتم التصويت على القائمة الوطنية من خلال التأشير على اسم القائمة أو رقمها أو رمزها[٤٣]. وعليه فإن عملية التصويت هنا تكون للقائمة الحزبية وبرنامجها وليس لأسماء المترشحين فيها، وبالتالي فإن نظام التصويت يعزز البرامج الحزبية الانتخابية، ولكنه يحرم الناخب من التصويت للمرشحين أو إعادة ترتيبهم في القائمة كونها قائمة مغلقة ومحددة الأولويات بالنسبة للمترشحين بإرادة الحزب السياسي الذي قدم القائمة المترشحة.

المطلب الثاني: النظام القانوني لتوزيع المقاعد على القوائم العامة:

اعتمد المشرع الأردني في قانون ٢٠٢٢ نظام الانتخاب النسبي كنظام أصيل لتوزيع المقاعد المخصصة للدائرة العامة الوطنية (٤١ مقعد)، ويعتمد هذا النظام على نسبة الأصوات التي حصلت عليها القائمة الحزبية من مجموع الأصوات التي حصلت عليها القوائم الحزبية التي تجاوزت نسبة الحسم (العتبة الانتخابية)، والتي حددها المشرع بالنسبة للقوائم الحزبية على المستوى الوطني (٢.٥%) من أصوات المقترعين في الدائرة العامة الوطنية[٤٤].

أولاً: تحديد عدد المقاعد لكل قائمة حزبية تجاوزت نسبة الحسم:

ابتداءً يتم استبعاد كافة القوائم الحزبية التي لم تتجاوز هذه النسبة، ويبقى التنافس على المقاعد بين القوائم التي تجاوزت هذه النسبة، إذا كان عددها ثلاث قوائم حزبية، أما في حال عدم وصول عدد القوائم لثلاث قوائم، فإن الحل القانوني هو اللجوء لتخفيض نسبة الحسم بواقع نصف في المئة في كل مرة لحين الوصول لثلاث قوائم تتنافس على مقاعد الدائرة العامة الوطنية[٤٥].

فإذا تم الوصول لثلاث قوائم متنافسة على المقاعد المخصصة للدائرة العامة الوطنية سواء ابتداءً أو من خلال اللجوء لتخفيض نسبة الحسم، فإنه يتم تحديد مقاعد الدائرة من خلال تقسيم عدد أصوات القائمة الحزبية التي تجاوزت نسبة الحسم مضروباً بعدد مقاعد الدائرة العامة الوطنية على عدد أصوات القوائم الحزبية بعد حذف أصوات القوائم الحزبية المستبعدة من التنافس لعدم تجاوز نسبة الحسم أن:

عدد مقاعد القائمة الحزبية = عدد أصواتها * عدد مقاعد الدائرة العامة الوطنية/ عدد أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم، أو

عدد مقاعد القائمة الحزبية = (عدد أصواتها / عدد أصوات القوائم التي تجاوزت نسبة الحسم) * عدد مقاعد الدائرة العامة.

فمثلاً فلو افترضنا أن عدد الأصوات الكلي للقوائم التي تجاوزت نسبة الحسم هو (١٨٠٠٠٠) مائة وثمانون ألف صوت، واجتازت ثلاث قوائم نسبة الحسم، بحيث حصلت القائمة (أ) على (٧٥٠٠٠) خمسة وسبعين ألف صوت والقائمة (ب) على (٦٢٠٠٠) اثنين وستين ألف صوت والقائمة (ج) على (٤٣٠٠٠) ثلاثة وأربعين ألف صوت. فنجد أن عدد المقاعد لكل قائمة سيكون على النحو الآتي:

عدد مقاعد القائمة الحزبية (أ) = (٧٥٠٠٠/ ١٨٠٠٠٠) * ٤١= ١٧.٠٨ أي تحصل على ١٧ مقعد

عدد مقاعد القائمة الحزبية (ب) = (٦٢٠٠٠/ ١٨٠٠٠٠) * ٤١= ١٤.١٢ أي تحصل على ١٤ مقعد

عدد مقاعد القائمة الحزبية (ج) = (٤٣٠٠٠/ ١٨٠٠٠٠) * ٤١= ٩.٧٩ أي تحصل على ٩ مقاعد.

ومن خلال التحليل السابق، نجد أن نظام التمثيل النسبي يعزز من وجود الأحزاب القوية في المجلس النيابي، ويدفع الأحزاب الصغير إلى الاندماج أو على أقل تقدير إلى عمل ائتلافات حزبية لتتمكن من المنافسة في العملية الانتخابي للحصول على مقاعد في المجلس المنتخب، وبالتالي فهو نظام فعّال لتقليل عدد الأحزاب السياسية، وخاصة إذا ما تم الربط بين السياسة التشريعية في تبني نسبة الحسم (العتبة الانتخابية) مع تبنيها نظام التمثيل النسبي كنظام أصيل لتوزيع المقاعد على القوائم المغلقة، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية يلاحظ أنه في غالب الأحيان لا يتم توزيع كافة المقاعد استناداً لنظام التمثيل النسبي، ففي مثالنا السابق نجد أنه استناداً لنظام التمثيل النسبي تم توزيع (٤٠) مقعد وبقي مقعد واحد لم يتم توزيعه، فما هو الحل القانوني الذي تبناه المشرع الأردني في قانون الانتخاب ٢٠٢٢؟.

<u>ثانياً: توزيع المقاعد المتبقية من عملية التوزيع الأولى:</u> يلجأ المشرع في الدول التي تتبنى نظام التمثيل النسبي كنظام أصيل لتوزيع المقاعد على القوائم الحزبية المغلقة، يتبنى نظاماً انتخابياً تكميلياً لتوزيع المقاعد المتبقية من عملية التوزيع الأولى. وهذا ما لجأ إليه المشرع الأردني في قانون الانتخاب ٢٠٢٢، حيث تبنى نظام الباقي الأقوى[٤٦] أي باقي الأصوات الأعلى من عملية التوزيع الأولى أو استناداً للعدد الكسري الأقوى للقوائم الحزبية المتنافسة، ففي مثالنا السابق نجد

الباقي الأقوى يعود للقائمة (ج) وهو (٠.٧٩) وبالتالي تحصل على المقعد المتبقي، بينما باقي القائمة (أ) هو (٠.٠٨) والقائمة (ب) هو ٠.١٢).

ثالثاً: إذا تساوت نسبة الأصوات بين قائمتين أو تساوى الباقي الأقوى بين قائمتين أو أكثر يتم الرجوع إلى عدد أصوات المطلق للقوائم وإذا تساوت يتم الاحتكام للقرعة من قبل رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب ويتم تحرير محضر بذلك ويتم توقيعه من قبل الرئيس والمرشحين ومفوضي القوائم(٤٧).

رابعاً: توزيع المقاعد التي تحصل عليها القوائم المتنافسة على المرشحين فيها: تتم عملية توزيع المقاعد التي تحصل عليها القائمة بحسب ترتيبهم الوارد في القائمة الفائزة بالمقاعد(٤٨). وذلك أن الحزب السياسي عند إعداد القائمة المترشحة عنه يأخذ بالاعتبار كفاءة وخبرة المرشحين عند ترتيبهم في القائمة، وبالتالي عند الفوز بالمقاعد سيتم إشغالها بالأكفأ من وجهة نظر الحزب.

خامساً: إذا كان من بين الفائزين بالمقاعد (٣٨) الأولى من المرشحين المسيحيين أو الشركس والشيشان، لا يؤثر على عدد مقاعدهم المخصصة لهم في القائمة الوطنية بموجب القانون، وإنما يتم ملء المقاعد المخصصة من القوائم التي حصلت على أعلى نسبة وفيها مرشحين من هذه الفئات، وإذا تساوت الترتيب بين المرشحين المسيحيين أو بين مرشحين للشركس والشيشان في عدة قوائم، يتم الرجوع لعدد الأصوات المطلق للقائمة وإذا تساوت يتم الاحتكام للقرعة من قبل رئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب ويتم تحرير محضر بذلك ويتم توقيعه من قبل الرئيس والمرشحين أو مندوبيهم إن وجدوا(٤٩).

ونعتقد أن الحكمة التشريعية هي لزيادة عدد المقاعد لهذه الفئات في المجلس النيابي، وإن كنا نرى أن إضافة مثل هذا الحكم لا ضرورة له تحقيقاً للمساواة وأن لا يكون لبعض المرشحين فرصتين للفوز، لأن الحكمة من التخصيص هو ضمان تمثيلهم وإدماجهم في الأحزاب السياسية، فإذا وجد التمثيل ضمن المقاعد (٣٨) الأولى فقد تحققت الحكمة.

الخاتمة:

وتأسيساً على التحليل السابق للنظام الانتخابي المعتمد بموجب قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢، نخلص للنتائج التالية:

أولاً: أن اختيار النظام الانتخابي في أي دولة له دلالة وبعد سياسي من أجل تعزيز المشاركة الحزبية

في العملية السياسية لترسيخ مبدأ التداول السلمي على السلطة في تشكيل الحكومات من خلال الأغلبية البرلمانية.

ثانياً: يلعب شكل النظام الانتخابي دوراً أساسياً في دمج الأحزاب السياسية والفئات الاجتماعية الأقل تمثيلاً في العملية السياسية لا سيما من خلال التحالفات وصولاً للسلطة من خلال تشكيل أغلبية برلمانية.

ثالثاً: لجأ المشرع الأردني في قانون الانتخاب لمجلس النواب ٢٠٢٢ إلى تبني نظاماً انتخابياً مختلطاً، حيث مزج بين نظام الانتخاب بالقائمة (اللائحة) المفتوحة النسبية ونظام الانتخاب بالقائمة (اللائحة) المغلقة النسبية؛ حيث أخذ بالأول لملء المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية المحلية (١٨ دائرة) وخصص لها (٩٧ مقعد)، بينما تبنى النظام الثاني لملء مقاعد الدائرة العامة الوطنية (٤١ مقعد)، وهذا ما حدد طبيعة النظام الانتخابي الأردني الجديد.

رابعاً: استمر المشرع على النهج السابق في تبني نظام تخصيص مقاعد للمرأة والأقليات الدينية (المسيحيين) والأقليات العرقية (الشركس والشيشان)، والإبقاء على حجز وإغلاق دوائر البدو الثلاث عليهم دون غيرهم، وهذا ما يشكل إخلالاً بمبدأ المساواة، الأمر الذي يتعيّن إعادة النظر فيه من خلال إدماج هذه الفئات ضمن القوائم الحزبية.

خامساً: تبين لنا أن نظام الانتخاب بالقائمة المفتوحة النسبية يعزز الحرية للناخب في التصويت للمرشحين في القائمة أو لبعضهم بالإضافة للتصويت للقائمة؛ وهذا يؤدي بحسب اعتقادنا إلى إضعاف المشاركة الحزبية، على الرغم من الضوابط القانونية الدقيقة لتشكيل القائمة المحلية وعدالة توزيع المقاعد عليها بعد عملية الفرز، لكون الناخب له الحرية في التصويت لبعض المرشحين دون غيرهم في القائمة المحلية المفتوحة.

سادساً: أن المشرع خصص ما نسبته (٢٩.٧١%) من مقاعد المجلس للدائرة العامة الوطنية أي بواقع (٤١) مقعد، والتي يتم ملؤها من خلال نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة النسبية من خلال القوائم الحزبية أو الائتلافات الحزبية المترشحة في الدائرة العامة الوطنية.

سابعاً: أن الحكمة التشريعية من تبني الانتخاب بالقائمة المغلقة على مستوى الدائرة العامة الوطنية هو تعزيز المشاركة الحزبية وتوسيع نطاق التمثيل من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وصولاً لتشكيل الحكومة أو المشاركة فيها.

ثامناً: إن تبني المشرع لنظام نسبة الحسم (العتبة الانتخابية) يهدف لدفع الأحزاب السياسية المصغرة والمتقاربة في أفكارها السياسية للاندماج معاً بحزب واحد أو على أقل تقدير التوجه لعمل تحالفات حزبية لغايات خوض العملية الانتخابية للفوز بعدد من المقاعد النيابية.

تاسعاً: أخذ المشرع بسياسة التدرج في تمكين الأحزاب السياسية من خلال التدرج في رفع نسبة المقاعد المخصصة للدائرة العامة الوطنية، بحيث بدأ بنسبة (٢٩.٧%) للمجلس العشرين و (٥٠%) للمجلس الحادي والعشرين، ونسبة (٦٥%) للمجالس التالية. ونعتقد أن هذا النهج محمود لكي تقوم الأحزاب السياسية بعمل الترتيبات اللازمة بعد كل انتخابات من خلال عملية الاندماج أو التحالفات إن أرادت الوصول للسلطة وتشكيل الحكومة البرلمانية.

عاشراً: اعتمد المشرع نظام التمثيل النسبي كنظام أصيل لتوزيع المقاعد على القوائم المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية التي تجاوزت نسبة الحسم، وعلى القوائم الحزبية المغلقة على مستوى الدائرة العامة الوطنية والتي تجاوزت نسبة الحسم، وفي حالة عدم توزيع المقاعد على القوائم يتم اللجوء لنظام الباقي الأقوى لتوزيع المقاعد المتبقية على القوائم.

التوصيات:

وبناءً على النتائج السابقة، نقترح على المشرع ما يلي:

أولاً: التوسع في تبني نظام الانتخاب بالقائمة المغلقة النسبية من أجل الإسراع في تمكين الأحزاب السياسية من الوصول للمجلس النيابي، وبالتالي تشكيل الحكومات البرلمانية التي تبنتها الورقة النقاشية الثانية والرابعة من الأوراق النقاشية الملكية.

ثانياً: تخفيض نسبة الحسم (العتبة الانتخابية) لتمكين الأحزاب السياسية من الاندماج في العملية الانتخابية لنهايتها وبالتالي الحصول على مقاعد، وكذلك لتلافي تخفيض نسبة الحسم في الأحوال التي لا يصل عدد القوائم التي تجاوزتها ثلاث قوائم على الأقل.

ثالثاً: تبني تنظيماً قانونياً لتشكيل القوائم وترتيبها على المستويين المحلي والوطني يضمن مشاركة الفئات الأكثر حاجةً للدعم كالمرأة والأقليات الدينية والعرقية، كمرحلة أولية لإلغاء كافة أشكال التخصيص كصور تثير دوماً شبهة عدم الدستورية.

قائمة المصادر والمراجع:

١- **المصادر:**

- الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته
- قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢، المنشور في عدد الجريدة الرسمية (٥٧٨٢) بتاريخ ٤/٧/ ٢٠٢٢، الصفحات (٢٨٦٥-٢٩٠٢)

٢- **المراجع:**

- رباط أدمون (١٩٧١)، الوسيط في القانون الدستوري العام، ج٢، دار العلم للملايين، بيروت.
- بوشعيب، أوعبي(٢٠١٢) النظرية العامة في القانون الدستوري، ط٢، دار القلم، الرباط.
- بشري، صلاح (٢٠١٤)، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، النظرية العامة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.
- بسيوني، عبد الغني (١٩٨٧) القانون الدستوري: المبادئ العامة، الدار الجامعية، بيروت.
- الخطيب، نعمان (٢٠١٧)، البسيط في النظام الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- ذنيبات، جمال (٢٠٠٣)، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- علوان عبد الكريم (٢٠٠٩)، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- شطناوي، فيصل (٢٠٠٢)، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- صاصيلا، محمد عرب (١٩٨١)، الموجز في القانون الدستوري، د.ن.، وجدة، المغرب.
- الطماوي، سليمان، (١٩٩٨)، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر العربي، بيروت.
- الطهراوي، هاني (٢٠٠٦)، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- مالكي، إمحمد (٢٠٠١) الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، ط١، المطبعة الوطنية، مراكش.
- المصطفى، قاسمي (٢٠٠٤)، القانون الدستوري الحديث، ط١، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.
- الليمون، عوض (٢٠١٥) تطور النظام الدستوري الأردني، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- أسامة سليم، **أثر النظم الانتخابية على ترشح الأحزاب السياسية وتمثيلها في المجالس النيابية**

فـــي الأردن ٢٠١٦ – ١٩٨٩، مجلــة دراســات، العلــوم الإنســانية والاجتماعيــة، 2021، المجلد،٤٨ العدد، ٤، ص. (٩٠) وما بعدها

٣- **الوثائق:**

- الورقة النقاشية الثانية.
- الورقة النقاشية الرابعة.

٤- **المراجع الأجنبية:**

- **Nils-Christian Bormann a , Matt Golder**, Democratic Electoral Systems around the world, 1946–2011, https://doi.org/10.1016/j.electstud.2013.01.005
- **Marsha Pripstein Posusney**, Multi-Party Elections in the Arab World: Institutional Engineering and Oppositional Strategies, Studies in Comparative International Development, Winter 2002, Vol. 36, No. 4, pp. 34.
- **John M. Carey Y Andrew Reynolds**, Comparing the Arab Revolts: The impact of Election Systems, Journal of Democracy, October 2011, Vol. 22 Issue 4, P. 36

الهوامش:

(١) تجدر الإشارة إلى أن المشرع الدستوري قد خص مجموعة من القوانين بإجراءات خاصة في الأغلبية المطلوبة لإقرارها ومنها قانون الانتخاب، بحيث يتم إقرارها بأغلبية ثلثي أعضاء كل من مجلسي الأعيان والنواب، وهذا بخلاف الأغلبية المطلوبة لإقرار القوانين العادية والتي تقر بأكثرية الحاضرين ما عدا الرئيس، وبالتالي تميّز قانون الانتخاب عن القوانين العادية، ولذا يصبح في مرتبة أسمى من القوانين العادية وأدنى من الدستور، وهذا ما أكدته المادة (٨٣/ ٣) منه والتي نصت على أنه: (تصدر قرارات كل من المجلسين بموافقة ثلثي أصوات الأعضاء إذا كان القرار متعلقاً بالقوانين الناظمة للانتخاب والأحزاب السياسية والقضاء والهيئة المستقلة وديوان المحاسبة والنزاهة ومكافحة الفساد والجنسية والأحوال الشخصية، وتطبق أحكام هذه الفقرة اعتباراً من مجلس الأمة التالي للمجلس الذي يقر إضافتها).

(٢) المادة ٨ من قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢.

(٣) تم نشر قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢ في الجريدة الرسمية رقم (5782) بتاريخ 4 / 7 / ٢٠٢٢، ص. (٢٨٦٥) وما بعدها، ويشار إليه فيما بعد (قانون الانتخاب)

(٤) المادة (٨/ب) من قانون الانتخاب، والتي جاء فيها: (يخصص للدوائر المحلية وفقاً لنظام القائمة النسبية المفتوحة (٩٧) مقعداً من المقاعد المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة...)

(٥) المادة (٩/أ) من ذات القانون.

(٦) المادة (١٣/ أ) من ذات القانون.

(٧) تنص المادة (٩/ب) من قانون الانتخاب على أنه: (على المترشحين في الدوائر الانتخابية المحلية المخصص لها مقاعد للنساء أو للمسيحيين أو الشركس والشيشان اختيار مسار الكوتا أو مسار التنافس الحر، ولا يُعتبر الفائز عن طريق التنافس الحر ضمن الحد الأدنى المخصص للمترشحين على هذه المقاعد، ويتم ملء مقعد الكوتا من المترشحين الذين ترشحوا وفقاً لمسار الكوتا فقط).

(٨) أكدت المادة (١٥/هـ/ ٢) من قانون الانتخاب ٢٠٢٢ على الضمانة القضائية لحق الترشح، بحيث يتم الطعن على قرار رفض الترشح لدى محكمة الاستئناف التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن حدود اختصاصها المكاني خلال ثلاثة أيام تبدأ من اليوم التالي لتبلغ قرار رفض الترشح، وتفصل المحكمة في الاعتراض خلال ثلاثة أيام بدءاً من اليوم التالي ليوم تقديم طعن، ويكون الحكم الصادر عن المحكمة قطعياً ويبلغ لرئيس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب.

(٩) المادة (١٢) من قانون الانتخاب.٢٠٢٢

(١٠) هذا ما أكدته المادة (١٧/ أ، ب) من ذات القانون.

(١١) المادة (١٨) من ذات القانون

(١٢) المادة (٤٠/د) من قانون الانتخاب ٢٠٢٢ المذكور سابقاً

(١٣) المادة (٤٦/د) من قانون الانتخاب ذاته.

(١٤) المادة (٤٦/د) من قانون الانتخاب ذاته

(١٥) المادة (٤٦/أ) من قانون الانتخاب ذاته

(١٦) المادة (٤٨/ ب/ ٥،٦) من قانون الانتخاب ٢٠٢٢ المذكور سابقاً.

(١٧) المادة (٤٩/ أ/ ١) من ذات القانون.

(١٨) المادة (٤٩/ أ/ ٤) من ذات القانون.

(١٩) المادة (٤٩/ أ/ ٢) من ذات القانون.

(٢٠) المادة (٤٩/ ب) من ذات القانون.

(٢١) المادة (٤٩/ ج) من القانون السابق.
(٢٢) المادة (٤٩/ أ/٣) من ذات القانون.
(٢٣) المادة (٤٩/ ج) من ذات القانون.
(٢٤) المادة (٤٩/ أ/ ٥) من ذات القانون.
(٢٥) المادة (٤٩/ أ/ ٦) من ذات القانون.
(٢٦) المادة (٨/ب) من قانون الانتخاب، والتي جاء فيها: (يخصص للدائرة العامة وفقاً لنظام القائمة النسبية المغلقة (٤١) مقعداً من المقاعد المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة...).

- تجدر الإشارة هنا أن عدد المقاعد المخصص للدائرة الوطنية في المرحلة الأولى هو قليل نسبياً مع الغاية من الدائرة المغلقة والمتمثلة بتعزيز المشاركة الحزبية في البرلمان، ولكن مما يخفف من ذلك أن المشرع خصص للدائرة المغلقة (٥٠%) من المقاعد في المرحلة الثانية (مجلس النواب الحادي والعشرين). وفي المرحلة الثالثة أي المجلس الثاني والعشرين خصص للدائرة المغلقة ما نسبته (٦٥%)، وهذا التدرج محمود لغايات تدرب الأحزاب السياسية واستقرار خريطتها السياسية في الساحة السياسية الأردنية بعد المرحلة الأولى أو الثانية ووصولاً للمرحلة الثالثة.

(٢٧) المادة (٧١) من قانون الانتخاب.
(٢٨) المادة (٨/ب) من قانون الانتخاب، والتي جاء فيها: (يخصص للدائرة العامة وفقاً لنظام القائمة النسبية المغلقة (٤١) مقعداً من المقاعد المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة...).
(٢٩) المادة (٧١/ أ) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣٠) المادة (٧١/ ج) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣١) المادة (٧١/ ج/ ٢) من قانون الانتخاب: (أن يكون عمر المرشح ما بين الخامسة والعشرين والخامسة والثلاثين يستوي أن يكون الشاب من الذكور أو الإناث).
(٣٢) المادة (٧١/ ج/ ١، ٢) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣٣) المادة (٧١/ ج/ ٣) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣٤) المادة (٧١/ د) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣٥) المادة (٧١/ ج/ ٤) من قانون الانتخاب المذكور سابقاً.
(٣٦) المادة (١٣) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣٧) المادة (١٢) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣٨) المادة (١٦/ ب) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٣٩) المادة (١٦/ هـ، و) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.

(٤٠) المادة (١٧/ج) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٤١) المادة (٢٥/ أ) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٤٢) المادة (٢٦/ ب) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٤٣) المادة (٤٠/ هـ) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه
(٤٤) المادة (٥٠/أ / ١) من قانون الانتخاب السابق ذكره.
(٤٥) المادة (٥٠/ أ / ٢) من قانون الانتخاب المذكور أعلاه.
(٤٦) المادة (٥٠/ ب) من قانون الانتخاب المذكور سابقاً.
(٤٧) المادة (٥٠/ ج) من قانون الانتخاب المذكور سابقاً.
(٤٨) المادة (٥٠/ أ/ ٣) من قانون الانتخاب المذكور سابقاً.
(٤٩) المادة (٥٠/ أ/ ٤) من قانون الانتخاب المذكور سابقاً.

Refereed Journal Articles:

Include the name of the author or authors, article title, and the name of the journal in bold, year of publication, volume and number in parentheses, pages.

Al-Hadidi, Mona; Smadi, Jamil; Khatib, Jamal, "Pressures on families of children with disabilities", Dirasat Journal (Sciences of Humanities)

34-7, (1) 21.1994.

Bleak, L. and Frederick, M. "Superstition behavior in sport levels effectiveness and determinants of use in three collegiate sports", Journal of Sport Behavior, 1998, 21 (1), 1-15.

Conferences proceedings:

Family name of the author, first name: the title of the article. Conference Name in bold, folder, place of publication, publisher, year of publication, followed by page numbers.

Abdul Rahman, Afif: "Jerusalem and its place among Muslims and a reflection of the heritage books." Third International Conference of the history of the Levant. "Volume 3, University of Jordan, Amman, .265-224, 1983.

Theses:

Family name of the author, first names: Address of thesis in bold (Master / PhD), university, country, year.

Sarhan, Sayel, "The impact of NATO expansion on the Arab national security" (Master) Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan, 2001.

Research and all correspondence relating to the Al-Manara are sent to:

AL-Manarah Editor-in-Chief

Address: P.O.Box: 130040 Mafraq-Jordan

E-mail:manara@aabu.edu.jo

Tel: (9622) 6297000

13. Documentation: researchers should follow the Chicago Manual of Style (author-date) in documenting their manuscripts. Otherwise, they may adopt the following documentation style:

First: Documentation in the text:

1. References should be parenthetically cited in the text on the basis of the Surname, year of publication (Harazallah, 1992), and (Ghazali, al-Baghdadi, 2003). In the case of three or more authors, it is documented as: (Baghdadi et al, 2008).
2. In the case of two references of two different authors, they are to be arranged alphabetically (Smith, 2005; Roland, 2003).
3. In the case of more than one reference in the same year by the same author they should be differentiated using alphabets (Elbert, 2000a), (Elbert, 2000b).
4. In the case of textual quoting, page numbers/reference should be included (Jones, 2003, P: 65).
5. Footnotes/endnotes should be electronically organized, using font size 10. They should be kept to the minimum.
6. In referring to a verse from the Holy Qur'an, Ottoman fonts should be used, followed by the name of the Sura and number of the verse parenthetically cited (Albaqara: 252). The same is followed with the Prophet's sayings.
7. When referring to Pioneer names in the text, write the full name and the date of death parenthetically; and if the name belongs to one who is alive, the date of birth should be cited.

Second: Documentation at the end of the manuscript:

All references cited to in the text must be included in the list of references at the end of the manuscript before the indexes - if any - and organized alphabetically (a list for Arabic references and another for non-Arabic references, as follows:

Special sources

- Al-Ahadith (sayings): include the author's name, the title of the book, (year of publication), edition, publisher, place of publication, the saying, volume, and page number.

  Example: Bukhari, Abu Abdullah Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin al-Mughira al-Ja'fai Bukhari ,Aljami' Al-Sahih Manual of the sayings of the Prophet of Allah peace be upon him. For example: (Mohammed Zuhair bin Nasser Nasser), a book (1422 e) i 1, Dar al-hayah, Beirut, No. 6718, vol. 8, p 146.

  If repeated ibid. documentation is as follows:

  Bukhari, a former source, the saying, volume, number, and page number.
- Poetry or verses of poetry are documented by mentioning the name of the poet, prosody, and discharged sources.
- A Manuscript is documented by mentioning the full name of the author, and the full title of the manuscript, the name of the place where it is saved, the quotation referred to as version history, number of pages. The face with a statement or quotation taken from the manuscript should be included at the back paper, as well. The face is referred to as the face of the paper and abbreviated as (a) the back as (b).
- Court rulings: include the name of the court, and the decision in the Year (619/2004) in bold, and the name of the magazine, and number, and year of publication, place of publication.
- Example: discrimination rights, 383/91, the magazine of the Jordanian Lawyers' Association, p 1/3, 1993, Amman.
- Copying from newspapers: in the case of an event: the name of the newspaper, issue number, date, and place of publication should be cited (Addustour, p 9253, 13 June 1993, Oman). In the case of an article, the author's name, title of the article in bold, the name of the newspaper, and the issue number, date, and place of publication should all be incorporated (Mahmoud Darwish, The Eleven Planets, Addustour, Amman, 31 March 1993, p 1965.

Books:

Al-Nahawi, Adnan Ali Rida, Muslims between secular and human rights, second edition, Dar Al-Nahawi for publication and distribution, Riyadh, 1997.178 to 188.

Bransford J., D. and Stein B., The (IDEAL) Problem Solving, A Guide For Improving thinking, Learning, and creativity, Second Edition, New York, 1995, 100-115.

AL-MANARA FOR RESEARCH AND STUDIES

A blind peer-reviewed academic research journal issued by Al al-Bayt University

Scope

Al-Manarah is a blind peer-reviewed academic research journal issued by Al Al-Bayt University, Mafraq, Jordan, and is published by the Deanship for Academic Research at Al Al-Bayt University. The journal publishes genuine research articles and welcomes original research on current topics based on recent theoretical developments and latest international scholarship in the Arts, humanities, social & educational sciences, law, religion and theology, business and finance.

Manuscripts should be submitted in English or Arabic (other modern languages may be considered). Submitted articles will be subject to academic blind peer-review by competent referees selected by the editor-in- chief confidentially. Decisions are made by the Editorial Board based on the referees' reports.

All correspondence should be addressed to

Editor-in-Chief
AL-Manarah
P.O. Box: 130040
Mafraq-Jordan
E-mail: manara@aabu.edu.jo
Tel: (9622) 6297000

1. Publication fees: Al- Manarah charges 200 USD Once an Article is accepted for Publication.
2. By submitting their manuscripts, authors assure that their manuscripts have neither been previously published nor are being considered for publication elsewhere. However, if an author decides to withdraw his/her manuscript, they have to pay to Al Al-Bayt University all expenses incurred in processing their manuscript. Information about the researcher should include his/her name, academic rank, address, and affiliation.
3. Copyright: a statement transferring copyright from the author(s) to Al Al-Bayt University is required prior to the manuscript acceptance for publication. The copyright transfer form is to be submitted along with the paper. Reproduction or republication of any part of the contents of a published work is forbidden without a prior written permission by the Editor-in-Chief.
4. Manuscripts are subject to standard Academic blind peer-review.
5. The manuscript should be printed using Word and should follow all edit and bibliographic instructions (follow the sample provided).
6. The number of pages should not exceed 35 electronic pages and must include the title, the name(s) of the researcher(s), the English and Arabic abstracts, Keywords. Arabic and English abstracts should not exceed (100) words. Keywords in Arabic and English should follow the abstracts.
7. Manuscripts should be double-spaced, typed in a 12 point font (Times New Roman) with 2.5 cm margins. Manuscript pages should be numbered.
8. Tables and figures should be respectively included.
9. Arab and Islamic names and items written in Latin should take into account the system used in the Department of Islamic Information.
10. The International System of units and a standard abbreviation style should be followed.
11. *Al-Manarah* has the right to ask the contributors to omit, reformulate, or reword their manuscripts or any part thereof in the manner that conforms to the publication policy.
12. A final copy of the manuscript in its final shape for publication is e-mailed to the researcher for proofreading. Researchers should send back the proofread version within the deadline stated. No addition or extractions are allowed.

In the Name of Allah, the Compassionate the Merciful

Copyright

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or copied in any form or by any means –electronic, mechanical photocopying, recording or storing in a retrieval form- prior to six months of the date of its publication in AL-MANARAH. Thereafter, prior written permission from the Editor –in- Chief must be obtained.□

Editorial

Editor-in-Chief:

Prof. Dr. Akif Al-Fugara — Editor-in-Chief, Al-Manarah
Dean of the Deanship of Scientific Research Al al-Bayt University, Mafraq 25113, Jordan.
Tel: 00 962 2 6297000 Ext. 2150
akifmohd@aabu.edu.jo

Political Science & Law Series

Editor-in-Chief:

Prof. Dr. Eid Alhusban — Faculty of Law/ Al al-Bayt University

Editorial Board:

Prof. Dr. Mohammed Al-Khalayleh — Faculty of Law / Al al-Bayt University
Prof. Dr. Samer Al-Dalalah — Faculty of Law / Al al-Bayt University
Prof. Dr. Sayel Al-Sarhan — Bayt Al-Hikmah Faculty of Political Sciences & International Studies / Al al-Bayt University
Prof. Dr. Hani Akhw Rshideh — Bayt Al-Hikmah Faculty of Political Sciences & International Studies / Al al-Bayt University
Prof. Dr. Mohammed Miqdad — Bayt Al-Hikmah Faculty of Political Sciences & International Studies / Al al-Bayt University

Editorial Office:

Waleed Maabrah — Mr. Waleed Maabrah
Deanship of Scientific Research
Al al-Bayt University, Mafraq 25113, Jordan.
Tel: 00 962 2 6297000 Ext. 2208
manara@aabu.edu.jo

Production:

Hiba Ali Al-Zou'bi

The views expressed in this issue are those of the authors and do not necessarily reflect the views of the Editorial Board or the policies of Al al-Bayt University

For Research and Studies

A REFEREED RESEARCH JOURNAL

Political Science & Law Series

Published By
AL al-Bayt University

ISSN: 2958 – 2598 (Print)
ISSN: 2958 – 2601 (Online)

Volume (2), No. (2), Tholhejah 1444 A.H./ June 2023 A.D.

Address: P.O. Box: 130040 Mafraq – Jordan
Tel: (9622)6297000, Fax: (9622)6297031
Email: manara@aabu.edu.jo